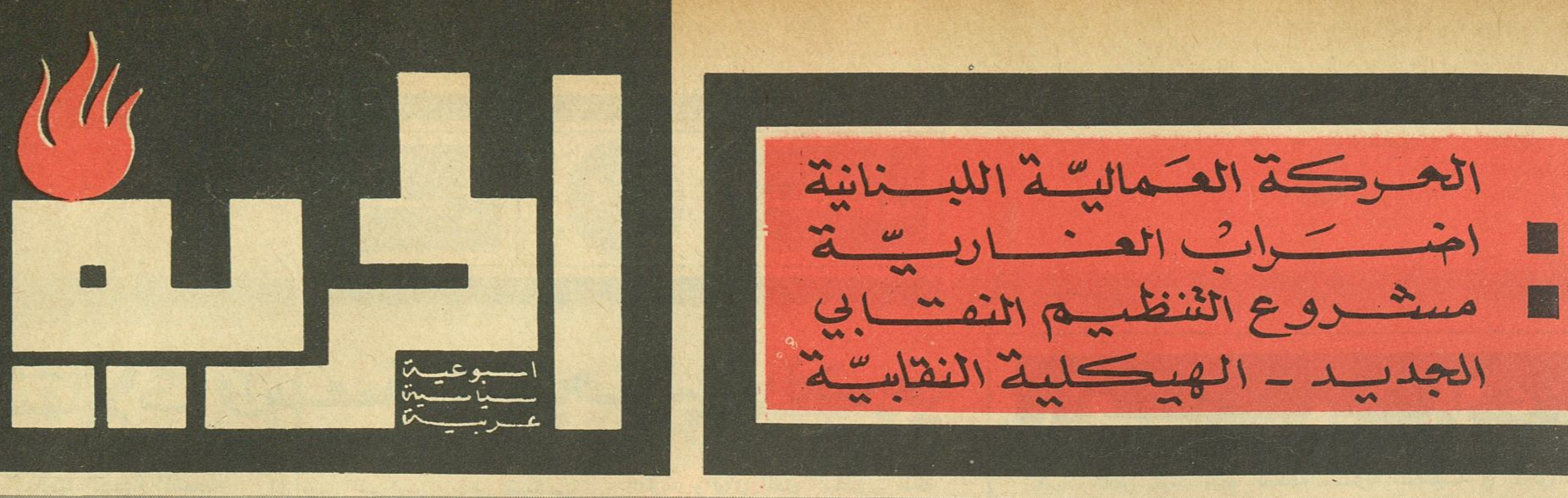


بيروت – الاثنين ٢١ – ٩ – ١٩٧٠ – العدد ٥٣٣ – السنة الحادية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل • AL - HOURRIAH • No 533 • 21 - 9 - 1970 • BEYROUTH



كلمة

حلول أزمة "الحل السلمي"

في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي ، الاحد الماضي ، كانت غولدا ماير تختتم حديثها عن الازمة بقولها : « السياسة هي هذه : ضغوطات ومقدرة على مجابهة هذه الضغوطات » . هذا بينما كان المندوب المصري قبل أيام ، بعد مقابلته ليارنغ ، يفتش في جعبته فلا يجد سوى هذا التعليق المسكين « يقال لنا منذ عشرين سنة ان العالم ينتظر بفارغ الصبر مجيئنا الى مباحثات السلام . ها نحن قد جئنا ، لكننا جئنا بمفردنا . كان لدى السفير يارينغ ثلاثة اسرى للسلام ، وقد فر واحد منهم » وبينما يتمتع المندوب بلذة « الاسر » يراقب الفارين وهم يصنعون نصرهم الجديد . فقد انتهت الضغوطات المتبادلة التي حكمت علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة خلال الاسابيع الثلاثة المنصرمة الى تراجع الموقف الاميركي أمام التشدد الاسرائيلي : أعلنت الولايات المتحدة « تاكدها » من خرق مصر لوقف اطلاق النار ، وبدأت شحنات الاسلحة تتخذ سبيلها الى تل ابيب على أثر موافقة البرلمان الامريكي (بأكثرية ٨٧ ضد ٧) على اقتراح يقضي باطلاق يد نيكسون في بيع اسرائيل ، نقدا وبالتقسيط ، « الطائرات والمعدات الاخرى التي يرى أنها ضرورية للوقوف في وجه المساعدة العسكرية السوفياتية للدول العربية» . وقد ذهب هذا البرلمان الى حد رفض اقتراح يحدد قيمة الاسلحة ضمن حدود الـ ٥٠٠ مليون دولار وأصر على جعل القيمة دون تحديد . ثم أرسلت الولايات المتحدة مذكرة تطلب فيها من القاهرة وموسكو « تصحيح » الوضع الناجم عن تحريك الصواريخ .

اما داخل اسرائيل فقد حسم الخلاف ضمن الحكومة لصالح الطرف المتشدد . لم يصرف « دايان » النظر عن استقالته الا لان القرارات التي اتخذتها الحكومة « مطابقة لوجهة نظره » . وأعلن « ألون » محددآ بوضوح خارطة الحدود « الامنة » : « مهما كان الحل السياسي بالنسبة للضفة الغربية فان نهر الاردن ووادي الاردن وسلسلة المرتفعات على طول الوادي .. يجب ان تبقى في يد اسرائيل ويجب ان تشكل منطقة حدود آمنة حيث يصبح من الممكن صد أي هجوم يأتي من الشرق » كما أكد على أن اسرائيل سوف تحتفظ كذلك بمرتفعات الجولان وبرفح في قطاع غزة وشرم الشيخ على مدخل العقبة . أما على الصعيد العام فيذكر ايبان « ان اسرائيل أصبحت تملك الان، وعلى أساس المعاملة بالمثل ، ان تتصرف على الصعيد السياسي وعلى اي صعيد اخر بما تراه مناسبا . في الوقت الحاضر سوف تستعمل الوسائل السياسية.. ونرى من الافضل ان نمتنع عن التصريح علنا عن اية امكانيات اخرى » . اما تصريحات دايان ، يوم السبت الماضي ، وتفاؤله بالاتجاه نحو نهاية الحرب . (لان جميع الاطراف تريد هذه النهاية) فمشروط بأمرين : « في الوقت الحاضر ليس هناك سوى احتمالين : اما ان تؤمن الولايات المتحدة سحب الصواريخ الى أماكنها الاصلية ، واما أن تستانف المحادثات على أساس جديد ، وكأن الاتفاق على وقف اطلاق النار لم يكن . »

اذا كان الحل السياسي للمشكلة يتم لصالح الطرف الذي يستطيع ان « يجابه الضغوطات » على حد تعبير ماير ، فان الضغط الامريكي — الاسرائيلي ينصب الان على الجبهة المصرية : اما ارجاع الصواريخ ، وهذا ما توعز به المذكرة الامريكية ، واما شن هجوم اسرائيلي مفاجيء حصلت اسرائيل وما زالت على الوسائل الكفيلة بانجاحه . كيف يجابه النظام الناصري هذه الضغوطات ؟

في المذكرة التي اجابت بها القاهرة على المذكرة الامريكية لا نجد انكارا واضحا لتحريك الصواريخ بل تبريرا له : « ان لنا ملء الحق ، كما تقول المذكرة ، في أن نحرك الصواريخ من موقع الى اخر في حدود المنطقة (منطقة وقف اطلاق النار) وان نستبدل الصواريخ الموجودة فيها بغيرها موجودة خارج المنطقة .» وسواء كانت مصر تعني ان الصواريخ كانت موجودة أصلا ، وانها لم تقم الا بالاعمال التي تهدف الى المحافظة « على سلامتها » ، وانها قد اقامت منشآت جديدة في المنطقة « المجمدة » فان الامر الذي لا يرد في المذكرة هو ان مصر قد « قربت » مواقع الصواريخ باتجاه القناة . والسؤال الذي يبقى مطروحا اذن لماذا حصل هذا التقريب في فترة وقف اطلاق النار بالذات علما بأن ذلك لا بد ان يؤثر على سلامة المحادثات ويعرقل الحل السلمي الذي يسعى النظام جاهدا اليه .

أيكون الهدف استغلال الهدنة لاحراز تقدم عسكري تستانف بعده حرب الاستنزاف من موقع اقوى ؟ اذن ذلك يفترض ذهاب مصر الى المباحثات مصحوبة بالاعتقاد انها لن تؤدي الى حل . وبالتالي لا يعود من معنى لكل المواقف المصرية على الصعيد العربي والفلسطيني .

أم يكون الهدف تحقيق تكافؤ على الصعيد العسكري يحقق بدوره تكافؤا على الصعيد السياسي فلا يفرض الاسرائيليون شروطهم كاملة في الصلح والعلاقات الطبيعية والحدود الامنة ؟ وذلك غباء متفائل يفترض اما ان الخدعة سوف تنطلي على اسرائيل واما أن الموقف الاميركي ، سوف ينتهي ، في حال التشدد الاسرائيلي ، الى اجبار اسرائيل على القبول .

ليس من المستغرب أن تجمع السياسة الناصرية بين الموقفين على تناقضهما . فهذه السياسة (بما فيها السياسة العسكرية) ما زالت محكومة منذ ٢١ ايار ١٩٦٧ بالهروب الدائم الى الامام ، سياسة كان الرد الاسرائيلي عليها دائما « هجوم دائم الى الامام » . ذلك ان حدود النظام الناصري تفرض عليه ان لا يرى في مجابهة اسرائيل سوى أمرين : الحل العسكري والحل الدبلوماسي .. اما الملايين المصرية .. وبصورة حسابية بدائية ، ما زالت تحكم السياسة الناصرية منذ ١٩٦٧ يتمسك النظام الناصري بالجمع بين الموقفين على حد سواء ، وفي الازمة الحالية الامر محسوب ببساطة : دبلوماسيا الاعتماد على الولايات المتحدة التي اصبحت تحرص على انهاء الحرب فتضغط على اسرائيل لقبول الحل السلمي ، وعسكريا الاعتماد على الصواريخ السوفياتية التي ينبغي تقريبها لتؤثر على حرية الطيران الاسرائيلي (والهدنة فرصة سانحة) .

تفكير منطقي ، لا يكشف تهافته الا الواقع . فالواقع ، الواقع الاسرائيلي الامريكي ، واقع الامبريالية ورأس حربتها (أم أصبح ذلك في حكم النسيان) لم يلبث ان خربط العملية الحسابية المنطقية ... ومصر الان أمام اما أن تسحب الصواريخ الى أماكنها السابقة واما ان تستعد لمجابهة الاسلحة الامريكية التي حصلت عليها اسرائيل من جديد . الا اذا .. اريق ما بقي في ماء الوجه . اراقة قد يحرص عليها هذه المرة لا اسرائيل والولايات المتحدة فقط بل الاتحاد الكبير . فالازمة هي كذلك ازمة الاتحاد السوفياتي وسياسته في المنطقة . اذ مما لا يقبله سياق الاحداث ان تكون مصر قد تصرفت بالصواريخ دون موافقة الاتحاد السوفياتي . هل تتكرر كوبا ١٩٦٢ في مصر ١٩٧٠ فيعمد الاتحاد الى سحب الصواريخ ؟ الارجح ان لا . ودبلوماسيو البيت الابيض لا يخفون صعوبة « اقناع » السوفيت بهذا الموقف . واسرائيل تستبعده ، على لسان دايان ، في اكثر من تصريح هل تتكرر اذن ٥ حزيران ١٩٦٧ ؟ ايضا من المستبعد حدوث ذلك رغم حظه من الحدوث . فالولايات المتحدة ما فتئت تعلن عن تخوفها من اقدام اسرائيل على هذه الخطوة . وهي تعمل جاهدة ، عندما تزود اسرائيل بكل ما يلزمها ، بأن تلجم المتطرفين وتشترط بشكل أساسي متابعة فترة وقف اطلاق النار حتى نهايتها .

يبقى أن الضغوطات ، تجتمع الان على طرف واحد هو النظام الناصري لكي يقبل بحل يخرج الاطراف الباقية مجتمعة من المأزق ويبقى هو وحده فيه . اذ حتى الاتحاد السوفياتي لا يستطيع ان يجاري النظام المصري بأبعد مما جاراه حتى الان . وهذا ما يعلمه الاسرائيليون قبل غيرهم ويوضحه دايان في تصريح له بتاريخ ٥ أيلول « لا يجب ان نبالغ حول مدى اشتراك السوفياتيين فعلا في المعركة . ولا يمكننا القول أن الروس قد أصبحوا عاملا ملتزما بصورة فعالة ضد اسرائيل . لقد وضع السوفياتيون اطارا محددا لعملياتهم وهم يتصرفون ضمن هذا الاطار » .

هذا يدعو الى الاعتقاد انه ، في ظل ميزان القوى الحالي ، سوف يظل الحل السلمي حلا اسرائيليا يوصل اليه من طريقين : اما القبول خلال فترة وقف اطلاق النار المبدئية بصلح مباشر وفق شروط الاعتراف الصريح والعلاقات الطبيعية والحدود الامنة ، وأما القضاء مرة اخرى على اخر آمال الحل العسكري التي لا زالت تراود احلام النظام الناصري ، مما يعيد توازن القوى الى ما كان عليه قبل وقف اطلاق النار .

غير ان هذه النظرة تظل وحيدة الجانب . فهي تختار واحدا من التناقضين الاساسيين اللذين يحكمان علاقات القوى الاجتماعية والخارجية في المنطقة : نعني تناقض الجماهير مع الامبريالية ورأس حربتها اسرائيل . وهي — اي النظرة — تغفل ان المدخل الى حل هذا التناقض يتمثل في التصدي لتناقض أساسي اخر هو ذاك الذي يفصل الجماهير العربية عن الانظمة السياسية القائمة في بلدانها . هذا التناقض الثاني يكتسب مضمونه المباشر ، خلال المرحلة الراهنة ، من طبيعة هذه المرحلة نفسها ، اي من غلبة المعركة الوطنية على محتواها . فاذا كان التناقض الاول قد ظل ، حتى الان ، دون حسم ، فلأن طرف الانظمة الذي قاد التصدي له ، طوال المرحلة الماضية ، ليس طرفا اصيلاً فيه ، بل هو طرف في التناقض الثاني وعائق موضوعي، — رغم ادعاءاته — يقف بين الجماهير وبين عدوها الرئيسي : الامبريالية وممثلتها الصهيونية: من هنا ان المواجهة بين الانظمة العربية والعدو الخارجي ، مهددة دائما بالتراخي والانتكاس .. وذلك لعدم اصالة التناقض بين هذين الطرفين ولافتقاده الى مقومات الحسم . على ان هذا التراخي — الذي يتمثل في مراوحة الحل السلمي — او هذا الانتكاس — الذي يتمثل في اية ضربة جديدة تصيب القوى العسكرية العربية — يفسحان المجال بدورهما ، لامكان استقلال متزايد — وان شابه كثير من التردد — يبعد الجماهير عن قياداتها السياسية الراهنة ويعدها للدخول فعلا في مواجهة مباشرة مع العدو الرئيسي لا تنفصل عن المعركة مع ممثليه المحليين ، ذاتيا او موضوعيا . يبقى ان ولادة هذا الاستقلال رهن بوجود طلائع ما يزال اثرها ، حتى الان ، موضعيا لا يطال العديد من المواقع الحاسمة ، ولا تزال مواقفها مشوبة بالتردد السياسي والتفسخ التنظيمي والتحالفات الملتبسة .

الاسبوع في سطور

اعتقالات واسعة في الخليج العربي

أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي عن اعتقالات واسعة في الخليج فقد تزايدت حملة الاعتقالات التي قامت بها أجهزة القمع البريطانية بحيث شملت ساحات البحرين والكويت ودبي ورأس الخيمة ومسقط ، وجاءت هذه الاعتقالات تتويجا للاعتقالات الواسعة التي شنتها أجهزة الاستخبارات الامريكية في الجزيرة العربية (السعودية) حيث شملت الالاف من المواطنين .

وقد بدأت الاعتقالات في دبي حيث تلقت السلطات أمرا من مركز المخابرات في البحرين باعتقال أحد المواطنين البحرانيين ويدعى عبيدلي يوسف وبعد سجن دام شهرا كاملا في دبي نقل الى البحرين للتحقيق والاستجواب . وفي رأس الخيمة اعتقلت مخابرات الجيش البريطاني في الشارقة ، أربعة من المواطنين ونقلتهم الى القاعدة البريطانية حيث تم استجوابهم تحت أساليب وحشية من التعذيب على يد ضباط القاعدة البريطانية والتي أدت الى استشهاد أحدهم وعمره ١٦ سنة بعد ثلاثة أيام من التعذيب .

ومن مسقط باشر الحكم العميل بزعامة رجل المخابرات البريطانية الاول (طارق) انجازاته التي وعد بها الجماهير في قيامه بحملة اعتقالات واسعة لعشرات من المواطنين موجهة التهم لهم باحساساتهم الوطنية وتعاطفهم مع الثورة المشتعلة في عمان الداخل . وكان من بين المعتقلين مناضل كويتي هو أحمد المربعي الذي سلم أخيرا لحكومة الكويت بعد ضغط واسع من المؤتمرين في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت والرأي العام الوطني . لذلك اعتقل في الكويت ما يزيد على عشرين مواطنا من عمان بتهمة تأييدهم للثورة .

وفي البحرين ، ذات التجربة الطويلة في حملات الاعتقالات والارهاب والسجون الدائمة ، شنت السلطات البريطانية حملة من الاعتقالات في صفوف الطلاب والحرس الوطني ، ولقد وصل عدد المعتقلين الى ستين شخصا بين جندي وضابط صف . وقد قامت اجهزة الاستخبارات البريطانية في القلعة باستجوابهم تحت التعذيب البربري متجاهلة أبسط الحقوق المدنية . وحكمت على ضباط صف يوسف أحمد وخليفة الوردي وحسن بديوي ومحمد بخيت بالسجن خمس سنوات وعلى ضابط صف ابراهيم سند سبع سنوات كما حكمت بالسجن على بقية الجنود وضباط الصف بمدد تتراوح بين خمس سنوات وسنة . ونقلوا الى جزيرة جدة المخصصة للمجرمين والقتلة . ولقد كانت التهمة الموجهة لهؤلاء المواطنين هي التخطيط لتغيير نظام الحكم في البحرين واقامة حكم وطني . كما وجهت الى الطلاب التهمة التقليدية وهي اشتراكهم في الاعمال السياسية المحرمة وتحريضهم المواطنين ضد الاستعمار .

العملاء..

العملاء الذين تكونت منهم السلطة العسكرية الفاشية في الاردن ليسوا جددا بالعمالة ، فتاريخهم الاسود هو تاريخ العمالة والخيانة الوطنية وتاريخ الارهاب ضد الحركة الوطنية :

● حابس المجالي الذي درس في بريطانيا — الكلية العسكرية البريطانية في ساند هيرست — كان من كبار مستشاري الجنرال غلوب باشا القائد السابق للجيش الاردني .

ذهب غلوب وبقي المجالي ، مساعدا ومستشارا عسكريا للملك . يعتمد على علاقاته العشائرية بقبيلته التي تعتبر من أعمدة النظام الرجعي الملكي في الاردن ، وقد أدخل اقرباءه الى الجيش بحيث اصبحوا ركيزة الملك الرئيسية فيه .

تاريخه العسكري والسياسي هو تاريخ حلف بغداد ، وتاريخ ضرب الحركة الوطنية ، وتاريخ العمالة الواضحة للاستعمار .

● أما الزعيم محمد داوود ، رئيس وزراء الاردن الجديد ، فقد بدأ حياته العسكرية والسياسية ١٩٤٩ كممثل للاردن في اللجنة المشتركة للهدنة ، والتي ظلت مستمرة في عملها بنجاح حتى حرب حزيران . وكان من منصبه هذا ، يحرض على ضرب النواة الفدائية التي تشكلت قبل ٥ حزيران .

بعد الحرب وقع في الاسر ، الا أن الاسرائيليين يعرفونه جيدا ، فلم يبق عندهم الا شهرين فقط . تورد وكالة « رويتر » عنه ان له بعض المصالح خارج عمله العسكري — !! — .

وقد عاد داوود الى القدس بعد فك أسره لحضور جنازة زوجته هناك ، والتقى مع عمدة القدس الاسرائيلي تيدي كولليك .

والمعروف عنه انه يؤيد اقامة علاقات حسنة مع اسرائيل عن طريق عقد هدنة دائمة (أي صلح نهائي) .

ترى ألم يؤت به من أجل ذلك ؟!

الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي

تضع كل امكانياتها في خدمة حركة المقاومة وتشجب المواقف العربية المتخاذلة

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بيانا سياسيا حول المؤامرة الامبريالية على حركة المقاومة في الاردن ، جاء فيه :

« لقد انضح تماما حقيقة الحل السلمي الذي تنشده الامبريالية الامبركية ، هذا الحل الذي يهدف الى ذبح الشعب الفلسطيني وتصفية كل قضية التحرر الوطني العربية . ولم يجد حكم العمالة في الاردن وهو يستند على مواقف الانتهازية والخيانة من الدول العربية التي قبلت الحل السلمي ، الا باعلان الحكم العسكري والاحكام العرفية ليعود بالاردن البطل مرة اخرى الى عهد الارهاب والسجون والمعتقلات .

وأضاف البيان :

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تشجب وبشدة هذه المؤامرة الامبريالية على الثورة الفلسطينية وتعتبر كل موقف متخاذل لاية دولة عربية خيانة للثورة . وتضع كل امكانياتها المادية والعسكرية في خدمة حركة المقاومة الفلسطينية لاسقاط الحكم الرجعي العميل في الاردن » .

العملاء يصبون نار حقدهم على « الشرارة »

أذاعت السلطة العميلة أن قواتها دمرت مطبعة صحيفة « الشرارة » التي تصدرها الجبهة الشعبية الديمقراطية ..

وكانت « الشرارة » لهبا يحرق الحكم الرجعي والعملاء في الاردن مما جعلهم يحقدون عليها وينتهزون أول فرصة ، وهم ينفذون مؤامرتهم ، لاسكاتها وايقافها عن الصدور .

وقد ظهر هذا الحقد الدفين الذي لا يظهره الا العملاء أمثال الذين ينفذون المؤامرة الاستعمارية في بيانهم الذي قالوا فيه : « بذلك تكون القوات الاردنية اسكتت صوت عميل حاقد طالما نفث سمومه عليكم تمهيدا لطمس شخصيتكم العربية الاصيلة » .

وكانت « الشرارة » خلال الاسابيع الاخيرة قد بدأت تصدر بصورة دورية مرتين في الاسبوع . وكانت صفحاتها منبرا وطنيا تقدميا تفضح من خلاله الاقلام الثورية عمالة السلطة الرجعية وخططها الرامية الى فتح الصدام الحاسم والنهائي مع حركة المقاومة لتصفيتها تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية .

لهذا كانت فرحة السلطة الرجعية عظيمة بنجاحها في اسكات هذا الصوت الثوري .

أما جريدة « فتح » الناطقة بلسان اللجنة المركزية فقد استمرت في الصدور ، وتمكنت من طبع واصدار اعدادها وسط الاحداث الجارية .

الاعتصامات الطلابية في السفارات الاردنية

يستمر اعتصام الطلاب الفلسطينيين والاردنيين في السفارة الاردنية ببيروت .. وكان الطلاب قد اقتحموا مبنى السفارة منذ أيام ، وحاول رجال الدرك والامن العام منعهم ، كما أن وزير الداخلية كمال جنبلاط حاول أن يصدر قرارا بمنع مؤتمر صحفي يعقدونه داخل مبنى السفارة بعد اعتصامهم .

وقد شهدت سفارات أردنية عدة في الخارج اعتصامات . ففي سفارة الاردن في موسكو اعتصم اكثر من ٣٠ طالبا أردنيا وفلسطينيا وسلموا السفير عريضة تدعو الى انهاء « عمليات القمع التي تقوم بها الحكومة الاردنية ضد شعب الاردن » .

واحتل عدد من الطلاب الاردنيين مبنى السفارة في كوبنهاغن . واحتل عدد اخر مبنى السفارة في لندن ثم انسحبوا .

وارتفع عدد الطلبة المعتصمين في مبنى السفارة الاردنية في دمشق الى ٤٥ أمس . وقال ناطق باسم المعتصمين أن الاعتصام « سيستمر حتى النصر » .

وواصل اكثر من ٢٠٠ طالب أردني وفلسطيني اعتصامهم في السفارة الاردنية في بغداد لليوم الثاني على التوالي . وأصدر الطلبة بيانا اعلنوا فيه أنهم سيواصلون الاعتصام « حتى اسقاط الحكم العميل للسلطة العسكرية في الاردن » .

مؤتمر الحزب الشيوعي السوداني يقرر رفض حل الحزب

انهى الحزب الشيوعي السوداني مؤتمره العام في الاسبوع الماضي ، وكان من ابرز ما بحث في المؤتمر مستقبل علاقة الحزب بالسلطة ، اذ طرحت مسألة اندماج الحزب بالسلطة ، وحل نفسه ، كما جرى بالنسبة للحزب الشيوعي المصري ، وقد عارضت الاغلبية الساحقة في المؤتمر هذا الاتجاه الذي يقوده وزراء الحزب في الحكومة الحالية ، وبذلك انتصر جناح عبد الخالق محجوب ، الامين العام للحزب ، الذي نفي الى القاهرة ، ثم اعتقل في السودان .

وكان توزيع الاصوات داخل المؤتمر لصالح السيد محجوب بمعدل اكثر من ٨٠ بالمائة .

الحرية
صاحب الامتياز محسن أبراهيم • المدير المسؤول حسن فخر • مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاماية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

المؤامرة تستكمل حلقاتها :

□ تدخل عربي لصالح الملك حسين
□ تدخل عسكري اميركي بحجة إنقاذ الرهائن

كانت خطة المؤامرة التي بدأ تنفيذها على يد العسكريين العملاء في الاردن ، أن تقوم قوات الجيش الاردني بهجوم ساحق سريع لتصفية حركة المقاومة وضرب قياداتها ومكاتبها الرئيسية في العاصمة عمان بحيث تشل قدرتها على المقاومة والتحرك ، لكن صمود المقاومة في عمان من ناحية ، وأعلان المنطقة المحررة في الشمال من ناحية أخرى ، قضى على التوقعات الاساسية التي تضمنتها خطة المؤامرة ، مما جعل السلطة العميلة تنتظر تدخلات خارجية لمساعدتها في تنفيذ مؤامرتها المرسومة .

ويبدو الموقف العربي الذي يحيط الان بأحداث الاردن ، هو العامل الاول المساعد الذي تعتمد عليه مؤامرة تصفية حركة المقاومة .

فالدول العربية الثلاث الجمهورية العربية المتحدة وليبيا والسودان أصدرت موقفا مشتركا عبرت عنه الرسالة الثلاثية .. هذه الرسالة التي اعتبرت مسؤولية ما يجري في عمان هو نتيجة استفزازات وتصرفات فصائل حركة المقاومة ، بينما كان الملك حسين يتمتع بضبط النفس والصبر الطويل ، وقد اشادت الدول العربية الثلاث ، بموقف الملك هذا وانتقدته فقط على « أن اجراءاته الاخيرة ، — أي تشكيل الحكومة العسكرية وبداية اقتراف الجرائم البربرية لضرب حركة المقاومة — تعدت حدود المطلوب وطنيا وقوميا » — — (ترى لماذا ثاروا هم واستفزوا الملك فاروق والملك السنوسي والامام المهدي ؟!) —

وقد وضعت الدول العربية الثلاث نفسها خارج الصراع القائم لتستطيع أن تلعب دور الوسيط الذي يؤمن تدخلا عربيا لصالح الملك حسين في الوقت المناسب بحجة وقف الاقتتال الدائر بين « الاخوة » .. ويبدو أن اقتراحا بعقد قمة عربية ياتي في هذا السياق المحدد ، فالمقصود من القمة العربية أن تؤمن تدخلا عربيا اذا لم يستطع الملك حسين ان يحقق هدفه بتصفية حركة المقاومة .. ان مؤامرة الصمت العربي التي دامت أكثر من ثلاثة ايام على بداية تنفيذ المؤامرة في الاردن ، لم تخترق الا بموقف الحياد الظاهري الذي يحوي ضمنا موقفا منحازا للملك الذي «صبر طويلا» على حد تعبير الرسالة الثلاثية.

أما موقف العراق الذي طالما صرح في الفترة الاخيرة أن قواته العسكرية الموجودة في الاردن هي تحت امرة حركة المقاومة ، فانه الان يسحب قواته بعيدا دون أن تبدي أي تحرك !.

أن الانظمة العربية تبدو الان بعد احتدام الصراع وأبان تنفيذ المؤامرة على حقيقتها متواطئة ضمنا مع النظام الاردني الذي ينوب عن الوضع العربي الزاحف نحو التسوية السلمية مع اسرائيل ليقضي على حركة المقاومة كثمن مدفوع لتنفيذ الحل السلمي .

أما الحلقة الاخيرة في المؤامرة فهي احتمال تدخل عسكري أميركي في الاردن . وقد بدأت أميركا بتحريك قواتها وقطع اسطولها بالاضافة الى قاعدتها الموجودة في السعودية بالقرب من الحدود الاردنية — وهي قاعدة تبوك الاميركية ، وهي من أضخم القواعد العسكرية في منطقة الشرق الاوسط ، وقد أنشئت بعد ٥ حزيران بالقرب من الاردن لتكون على استعداد في الوقت المناسب لضرب حركة المقاومة — ان الولايات المتحدة الاميركية لا تخفي الان احتمال تدخلها بحجة انقاذ الرهائن والمواطنين الاميركيين الموجودين في الاردن ، — وهذه الحجة استخدمت مرارا ، فقد استخدمت — مثلا — حين تدخلت أميركا في الدومنيكان — ، ومع ذلك فان زلة لسان من نيكسون اكدت أن المسألة تتعدى انقاذ الرهائن ، فقد صرح نيكسون أمام بعض الصحفيين في شيكاغو أن الولايات المتحدة مستعدة للتدخل في الاردن لمنع سقوط نظام الملك حسين .

ان نظام الملك حسين هو الانضمانة اساسية للانظمة المتهالكة على التسوية السلمية ، وهو ضمانة أيضا للمصالح الامبريالية ، وهو ضمانة لاسرائيل ، وكل هذه القوى الان حريصة على التدخل بشكل او باخر لانقاذه من السقوط !.

بيان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي .

أصدرت منظمة الاشتراكين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي ، البيان التالي :

يا جماهيرنا

خلال سنوات خمس وقف المناضلون الفلسطينيون الابطال يقدمون الشهداء دفاعا عن قضية الشعب العربي كله . وفي وجه جميع المشاريع الاستسلامية ظل المناضلون الابطال قابضين على سلاحهم مصممين على تحرير أرضنا السليبة . وكان اخر هذه المشاريع ، مشروع روجرز الذي يكرس اسرائيل دولة ذات سيادة على أرضنا المغتصبة ، ويهبها حدودا امنة ينصرف الصهاينة ضمنها الى لعب دورهم في المحافظ على المصالح الاستعمارية والابقاء على تخلف شعبنا وبؤسه .

ومرة أخرى وقفت الجماهير العربية تعلن رفضها لهذا المشروع . ووقف المناضلون الفلسطينيون الابطال يجسدون هذا الرفض ، يرفعون صوت الحق عاليا في وجه جميع اشكال الخضوع والمساومة والخيانة .

واليوم بعد أن فشل المستعمرون والصهاينة وعملاؤهم واذنابهم في المنطقة في فرض هذا المشروع على الشعب الفلسطيني يعمدون الى خنق صوت الحق بالعنف والجريمة . انهم يعمدون الى المجزرة الرهيبة الدامية ، يوجهون فيها رصاصهم وقنابلهم الى الصدور البطلة التي بذلت دماء شهدائها في سبيل تحرير الارض السليبة وخوض معركة التحرر العربية ضد المستعمرين وعملائهم .

في هذه الجريمة يلعب الحكم الاردني العميل الدور الاساسي . فبعد المعارك المتتالية التي افتعلتها سلطة حسين الخائنة ، يعمد حسين وضباطه المجرمون اليوم الى تنفيذ مجزرة رهيبة اشترك فيها وفي تدبيرها واعدادها جميع اعداء الشعب العربي . فالى جانب حسين وضباطه الخونة يقف الاسطول الاميركي السادس ، تقف الطائرات الاميركية التي تنتظر في قاعدة « تبوك » السعودية ، تقف الطائرات والمدافع الاسرائيلية مستعدة لنجدته ، تقف القوات السعودية التي وجهت انذارا للمقاومة ..

والى جانب المقاومة وابطالها من يقف ؟؟ تقف الجماهير العربية الوطنية في كل مكان ، لكنها تقف حتى الان حيرى ساكتة . وبينما تمضي قوى الغدر والخيانة في جريمتها النكراء ، نجد بعض الانظمة العربية يهلل سرا للمجزرة . ونجد البعض الاخر يحيطها بصمت متواطىء رهيب ، بينما تجمد القوات العسكرية التابعة لبلد عربي اخر وكأنما اصابها الشلل ، ويقتصر بلد عربي مجاور على تقديم دعم جزئي لا يؤثر على ميزان القوى الفعلي .

يا جماهيرنا الوطنية .

ضد قوى الغدر والخيانة تقف المقاومة وابطالها وحدهم . انهم يقاتلون ببطولة لم يعرف لها مثيل . وهم يقاتلون لا دفاعا عن أنفسهم فقط ، ولا عن قضيتهم فقط ، انهم يقاتلون دفاعا عن قضية جميع الجماهير العربية ، وضد اعداء جميع الجماهير العربية.

وهم لا ينتظرون الدعم الا من هذه الجماهير ، منا نحن ، الجماهير الوطنية الشريفة التي لن تسكت عن العملاء والخونة والمتواطئين .

يا جماهيرنا الوطنية .

المقاومة البطلة تنتظر وقفتكم الماردة . تنتظر صوتكم الهادر ، تنتظر تحرككم السريع لكي يعلم جميع الخونة ان الشعب العربي لهم بالمرصاد ولن يسكت عن جرائمهم .

عاش تلاحم نضال الشعب الفلسطيني مع نضال الشعب العربي في كل مكان.

منظمة الاشتراكين اللبنانيين —
لبنان الاشتراكي

تظاهرة جماهيرية كبرى في بيروت

إستنكارًا للمجزرة ضدّ حركة المقاومة في الأردن

انطلقت مظاهرات جماهيرية صاخبة في طرابلس وصيدا وبيروت .. وكانت جميع القوى التقدمية الوطنية قد عقدت اجتماعا مشتركا مع اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين تقرر فيه تنظيم مظاهرة كبرى في بيروت ، ستنطلق في الساعة الثالثة بعد ظهر السبت — ساعة اعداد هذه الصفحة — . وقد صدر عن الاجتماع البيان التالي :

عقدت اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان وممثلو الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية اجتماعا مشتركا مساء يوم الجمعة في ١٨ أيلول ١٩٧٠ تدارست فيه الوضع الخطير الراهن في الاردن والمجزرة — المؤامرة التي تتعرض لها حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في الاردن على يد الرجعية والسلطة العسكرية الفاشية وعملاء المخابرات الاميركية لضرب حركة المقاومة .

ان هذه المجزرة هي جزء من المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية ومجمل حركة التحرر والتقدم العربية.

وقد تاكد ذلك في التحرك الاستعماري، والاميركي بشكل خاص، تهديدا بالتدخل العسكري في المنطقة ، الذي رافق بداية تنفيذ المؤامرة — المجزرة ، فان الدوائر الامبريالية والاوساط الصهيونية لم تخف احتمال تدخلها لمساندة الرجعية العميلة في الاردن .

ان اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين والاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية ، تدعو الجماهير الشعبية في لبنان للتعبير عن استنكارها وشجبها للجرائم البربرية التي ترتكبها السلطة العميلة في الاردن ضد قوى الثورة الفلسطينية وجماهير الشعب الاردني والوقوف الى جانبها بمختلف الوسائل الممكنة .

وهي تدعوها الى الاشتراك في التظاهرة الوطنية الجماهيرية الكبرى التي ستنطلق في الساعة الثالثة من بعد ظهر السبت الواقع في ١٩ أيلول من محلة الحرش حتى مقر منظمة التحرير الفلسطينية مرورا بالبسطة الفوقا والبسطة التحتا وحوض الولاية وبرج أبي حيدر وكورنيش المزرعة .

شاركوا في هذه المظاهرة الشعبية لتعبروا عن تضامنكم ومساندتكم لاخوانكم البواسل الذين يتصدون بشجاعة لارهاب ومجازر السلطة العميلة في الاردن .

اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان
الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان

جنبلاط يتذكر حريق السفارة الاردنية وينسى حريق عمان !

صرح كمال جنبلاط ، بمناسبة اقدام الطلاب الفلسطينيين والاردنيين على اقتحام السفارة الاردنية للاعتصام بها احتجاجا على ما يجري في الاردن ، بانه حريص على عدم تكرار حريق السفارة الاردنية الذي لا يليق ولا يشرف احدا! اما ما يحدث في عمان من حرائق وجرائم فلم يلفت نظر الوزير جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ، اذ لم يصدر عنه ولا عن الحزب اي موقف ضد جرائم العملاء في الاردن ، حتى ان البيان الذي صدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني لم يتضمن توقيع الحزب التقدمي الاشتراكي . وكانت العادة ان توقع الاحزاب الثلاث معا ، في بياناتها المتعلقة بالوضع العربي !!

مقدمات

الصدام الحاسم بين النظام الأردني وحركة المقاومة الفلسطينية



المظلة العربية السياسية التي تتحرك تحتها مؤامرة تصفية الفدائيين
النظام الاردني يكشف ادارته النهائية فيشكل حكومة عسكرية من عناصر مشهورة بتاريخها الأسود وعمالتها وخياناتها للقضية الفلسطينية

منذ الموافقة على مشروع روجرز من قبل القاهرة ودخول الاردن طرفا ثانيا في صفقة التسوية السلمية ، بدأ التناقض بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني الرجعي يتفجر .. فالظروف العربية المستجدة أخذت تشكل « مظلة سياسية » للنظام الاردني كان يفتقدها منذ أن بدأ العمل الفدائي انطلاقته في الاردن بعد هزيمة ٥ حزيران ..

ففي تلك الفترة كان النظام الاردني عاجزا من التحرك بالرغم من ادراكه أن العمل الفدائي يشكل خطرا عليه ، وان امكانية ضربه في البداية أسهل وافضل من أن يترك يقوى وينمو في المستقبل .. الا أن الظروف العربية لم تكن لتتيح له ذلك ، فالوضع العربي بحاجة الى وجود العمل الفدائي كورقة ضغط في تنفيذ قرار مجلس الامن الذي كانت ترفضه اسرائيل ..

والنظام الاردني ــ كما أخذ يطرح نفسه بعد هزيمة ٥ حزيران ــ قد ربط مصيره بموقف القاهرة ، وكان الملك حسين ، لا يترك فرصة الا ويؤكد فيها ارتباط موقفه بمواقف « الشقيقة العربية الكبرى » ، فهو قد ادرك ، انه بعد هزيمة ٥ حزيران ، بحاجة الى دعم القاهرة وتأييدها ، وبحاجة الى تغطية موقفه وتحركه بموقفها وتحركها في الحل السلمي.
لذلك ظلت امكانية مواجهة العمل الفدائي محكومة بالظروف العربية.

ومن هنا كانت الصدامات السابقة التي قام بها النظام الاردني ضد الفدائيين قبل الموافقة العربية على مشروع روجرز ، جزئية ومحدودة النتائج .. أي أنها لم تكن بقادرة على حسم الصراع نهائيا ، فالظروف العربية لم تكن لتساعده في المضي الى هدفه النهائي بتصفية حركة المقاومة .

التغطية السياسية الداخلية

ومن هنا ايضا كان الملك حسين بحاجة الى تغطية سياسية داخلية :

حكومات تطعم بعناصر وطنية وناصرية تلعب دور الوسيط والتهدئة ، يتمكن بواسطتها من التنفس سياسيا في وقت تنمو فيه حركة وطنية فلسطينية لا قدرة له على الوقوف في طريق نموها ، فكانت هذه الحكومات تعطيه فرصة الادعاء بامكانية التعايش مع حركة المقاومة . وكانت مهمة هذه الحكومات الوطنية (التلهوني، الرفاعي) أن تغطي تكوين ضباط الجيش الاردني الكبار .

فالجيش الاردني اعد وكون ، بالاصل ، ليكون القوة الضاربة الحامية للعرش الهاشمي ، وضباطه الكبار يتكونون من عناصر عائلية

(العائلة المالكة الهاشمية) وعشائرية وبدوية تدين بالولاء التام للعرش .

وكانت هذه العناصر من ضباط الجيش الكبار تتسرع ، باستمرار ، للصدام مع العمل الفدائي في محاولة لتصفيته ، الا أن الملك كان في ذلك الوقت مدركا لاهمية الظرف العربي السياسي ، فكان يظهر بمظهر « المعتدل » الراغب في التعايش مع حركة المقاومة (١) .. حتى أنه في أزمة حزيران الماضية ، وقبل شهر واحد من الموافقة على مشروع روجرز ، اخرج بعض ضباطه الكبار من افراد عائلته ، ثمنا لانهاء الصدام مع الفدائيين في وقت غير مناسب عربيا .

وبعد أزمة حزيران تشكلت حكومة الرفاعي « الوطنية » .
وفي ظل هذه الحكومة تمت تغييرات اساسية سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد العسكري .

فعلى الصعيد السياسي أتت موافقة القاهرة على مشروع روجرز ، والشروع فعليا في تنفيذ قرار مجلس الامن ، مما أعطى للملك حسين « الضوء الاخضر » ليبدأ تحركه ضد حركة المقاومة الذي انتظره اكثر من ثلاث سنوات ، وهي تكبر وتنمو تحت ناظريه ..

تحرك الملك

وقد بدأ الملك تحركه على الصعيد السياسي ، اولا ، مستغلا وجود « الحكومة الوطنية » ليدفعها الى اعلان الموافقة على مشروع روجرز اسوة بموقف الشقيقة العربية الكبرى .. وعندما وجد بعض التحفظ عند بعض الوزراء « الوطنيين » المترددين الذين يتخوفون من ردود فعل حركة المقاومة تجاههم اذا أبدوا موافقتهم على المشروع ، وهم الذين جاءوا الى الحكم لانهم على علاقة حسنة مع حركة المقاومة ، عندما وجد الملك في جلسات الوزارة بعض التردد في الموافقة على المشروع الاميركي ، استنجد بالقاهرة التي أتى مبعوثها سريعا الى عمان ليشجع المترددين على الانحياز لموقف الملك ، وليعطيهم « ضمانات وطنية » لموقفهم المؤيد للمشروع الامبريالي .. وهكذا مر التحرك السياسي الاساسي الذي بدأه الملك لمواجهة حركة المقاومة دون أن تقوم حركة المقاومة بأي رد فعل تجاه ذلك .

أما على الصعيد العسكري فقد بدأ الملك يحكم قبضته على الجيش ، فأعاد ضباط عائلته من زيد بن شاكر الى ناصر بن جميل الى الجيش ، واجرى تنقلات واسعة أبعد منها كل من يشك في ولائه المطلق للعرش ، وعدائه المطلق للعمل الفدائي ، وابقى على الفريق مشهور حديثه الذي كان لا يرى مبررا للصدام مع الفدائيين ، كتغطية مؤقتة الى حين . وكان الفريق مشهور حديثه قائدا للجيش دون أن يملك السيطرة الفعلية عليه ، فالسيطرة بيد « الضباط الكبار » اياهم المعادين للعمل الفدائي والذين يمسكون بقطعات الجيش ويهيئونها للصدام المنتظر مع حركة المقاومة.
وعندما أنهى الملك استعداده العسكري ذهب الى القاهرة لينال موافقة رسمية على تصفية العمل الفدائي .


الملك حسين

محمد داود

حابس المجالي


مفلح العودة الله

قاسم المعايطة

تباين في الحسابات

وفي القاهرة وجد الملك تباينا في الحسابات الدقيقة بين موقفه وموقف القاهرة ، فالقاهرة لا تريد تصفية عاجلة للعمل الفدائي ...

فهي ، اولا ، لا تريد أن تربط موافقتها على مشروع روجرز بتصفية العمل الفدائي ، وهي، ثانيا ، لم تزل تنتظر عقبات جدية في وجه الحل السلمي .. وهي لا ترى من الضروري الان التضحية بوجود حركة المقاومة قبل أن تطمئن على تخطي هذه العقبات .. وهي ، من ناحية أخرى ، ترى امكانية لتصفية المقاومة بشكل اخر لا يؤذي سمعتها الوطنية، وهو وجود دولة فلسطينية تقبل التسوية السلمية .

كل ذلك جعل موقف القاهرة غير مطابق لموقف الملك ، الا أن الملك كان ، من ناحية أخرى ، مطمئنا الى أن أي تحرك يقوم به لن يجد معارضة جدية من الوضع العربي . فالمظلة العربية السياسية قد تأمنت ، وهو ــ أي الملك ــ اذا كان يفضل تأييدا كاملا من القاهرة ، الا أنه يقبل بصمتها وحيادها الظاهري ، فهذا بحد ذاته موقف الى جانبه .

وهكذا رجع الملك الى عمان وهو عازم على التحرك الحاسم لتصفية حركة المقاومة نهائيا مطمئنا الى عاملين رئيسيين :

ــ مساندة عربية ضمنية سواء بالصمت على ما يحدث ، او بالحياد الظاهري ، من الانظمة الرجعية ومن الانظمة المتقدمة المعنية بالتسوية السلمية ، او بالمساندة المحدودة وغير الفعالة من الانظمة الرافضة للحل السلمي .

٢ ــ دعم أميركي ــ بريطاني يضع في حساباته امكانية التدخل لصالح النظام الاردني في حالة تعرضه للسقوط .

وقد بدأ الملك تحركه في البداية في ظل الحكومة الوطنية على أساس أن يبدأ الجيش معاركه ضد الفدائيين على شكل معارك استنزافية طويلة الامد ، الا أنه بعد التجربة التي دامت أكثر من اسبوعين ، وجد أن هذا الشكل من المعارك قد يفيد حركة المقاومة اكثر مما يفيده ، فهو يعطيها امكانية الصمود والاستعداد والمساندة السياسية والمادية من الجامعة العربية ، وهو يطور مواقفها ونوع تعبئتها السياسية للجماهير ، ويتيح لها فرصة عقد تحالفات مع الحركة السياسية الاردنية مما يشل حكومته « الوطنية » ، وبعض عناصر قادة الجيش .

مرحلة جديدة

وقد بدأت حركة المقاومة ، بالفعل ، تدخل مرحلة جديدة في تحديد موقفها من السلطة الرجعية القائمة .

فقد كان الموقف من السلطة الرجعية وحتمية المواجهة الصدامية معها ، محصورا بفصائل محددة من حركة المقاومة وخاصة الجبهة الشعبية الديمقراطية التي قررت رفع شعار « كل السلطة للمقاومة » على أساس التهيئة الفعلية لمعركة حاسمة ومصيرية منتظرة مع السلطة الرجعية القائمة ، تهيئة لا بد منها تتيح للجماهير « انتفاضة شعبية مسلحة » .. الا أن ما كان ينقص موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية هو موقف فصائل حركة المقاومة الأخرى وخاصة حركة فتح ، فبدون تحديد واضح لوضع حركة المقاومة ، وخروجها من حالة الشلل السياسي التي كانت فيها بعد الموافقة على مشروع روجرز ، هذا الشلل الذي استغله النظام الاردني الى ابعد الحدود ، كان لا يمكن لموقف الجبهة الشعبية الديمقراطية الصحيح مبدئيا ، والسليم في وجهته العامة ، أن يأخذ طريقه للتنفيذ .. الا أن ما عجز النقاش والجدل بين فصائل حركة المقاومة حول مسألة السلطة أن يحسمه ، حسمه تطور الاحداث ، واقدام النظام الاردني نفسه على دخول معركة الصدام النهائية مع العمل الفدائي (على شكل معارك استنزافية كما ذكرنا) .. هذا ما جعل حركة (فتح) تطرح ، لاول مرة، مسألة السلطة في الاردن تحت شعار جديد « السلطة الوطنية » .

■ افتتاحية جريدة « فتح » التي صدرت قبل يومين من تشكيل الحكومة العسكرية توضح كيفية انبثاق هذا الشعار ، بعد المعارك التي فتحتها السلطة الرجعية ضد الفدائيين ، وتحدد المقصود منه .

تقول الافتتاحية :
« بعد سلسلة الجرائم اليومية والمدبرة التي مارستها السلطة العميلة في الاردن على مدار الايام الماضية وبعد نزيف الدم الذي يراق كل ساعة في غير ساحة المعركة سواء من جيشنا العربي او من ثوارنا وجماهيرنا .

بعد هذا كله وبعد أن أصبحت السلطة العميلة حائلا بين ثوارنا وهدفهم الاساسي في تحرير أرضهم ، وبعد أن أخذت السلطة العميلة تحول جيشنا الاردني الى اداة قمع بوليسية لارهاب الشعب وزرع الكراهية بينه وبينهم بدل أن يكون درعا للوطن وحماية للمواطنين ، وبعد أن أخذت السلطة العميلة تتحرك بواسطة بعض الحاقدين والمأجورين لاثارة النعرات الاقليمية بين أبناء الشعب الواحد ..
بعد هذا كله ، وبعد أن أصبح الصبر وضبط الاعصاب مستحيلا في ظل الذبح اليومي للمواطنين بقذائف العملاء الحاقدة ، بعد كل هذا ، وغيره كثير كان من الضروري أن تقوم سلطة وطنية في البلد تتوفر فيها الشروط الاساسية التالية : ــ

اولا : ان تملك سيطرة كاملة على كافة أجهزة الجيش والامن والدولة .
ثانيا : أن تقوم بتطهير كل هذه المؤسسات من العملاء والحاقدين من اعداء الشعب والثورة .
ثالثا : أن تقوم على الفور بمحاكمة كل المجرمين والقتلة الذين ارتكبوا المذابح البشعة بحق الشعب .
رابعا : ان تختفي كافة أشكال التعبئة الاجرامية الحاقدة التي تمارسها السلطة العميلة داخل صفوف الجيش وبين المواطنين .

خامسا : أن يبنى التلاحم المصيري بين القوات المسلحة الوطنية وبين الثورة حتى يمكن التفرغ بكامل قوتنا بالتوجه للعدو الذي يحتل أرضنا .
سادسا : ان يتم تأمين جو من الامن الكامل بتصفية كل الجيوب العميلة والمنظمات المشبوهة ، حتى يطمئن ثوارنا الى سلامة ظهورهم ولامن وطمأنينة جماهيرهم اثناء توجههم لقتال المحتل .

ان هذه الشروط هي الحد الادنى التي تشكل ملامح السلطة الوطنية القادرة على وقف نزيف الدم وعلى عودة الامن والطمأنينة لجماهيرنا ، والتي يمكنها أن تعيد الحياة الى طبيعتها العادية ..

هذه هي مطالب الثورة ومطالب الجماهير .. ومطالب الجماهير والثورة لا بد أن تتحقق وانها لثورة حتى النصر » .

شعار السلطة الوطنية

ان شعار « السلطة الوطنية » ادخل حركة المقاومة في تحرك سياسي وجماهيري فعلي ، وجمع حوله تحالفات عديدة ظهرت في مواقف لجنة المتابعة للحركة الوطنية الاردنية، وفي مواقف معظم النقابات والاتحادات المهنية الاردنية ، مما دفع تحرك المقاومة الى الامام باعلان الاضراب العام والشامل .

وكان واضحا أن شعار السلطة الوطنية الذي كان بحد ذاته وبفعل ما يثيره من ردود فعل في السلطة ، سيؤدي حتما الى مواجهة، كان النظام الاردني يهيىء نفسه لها فعليا ، بينما كانت حركة المقاومة تنتظر تلقي ضرباته.. مواجهة لا بد أن تنتهي بطرح قضية السلطة جذريا أمام حركة المقاومة .

وقد ادى طرح شعار السلطة الوطنية الى أن يكشف النظام الاردني أوراقه النهائية ووجهه الاخير ، فشكل الحكومة العسكرية التي تكونت من أكثر العناصر رجعية والمشهورة بتاريخها الاسود وعمالتها وخيانتها للقضية الوطنية .. وهي العناصر التي يمكن تسميتها بالفعل « المليونيرة العسكرية » التي كونت ثروات طائلة بحكم مناصبها وارتباطاتها العائلية والعشائرية في النظام الاردني ، مما جعل لها « مصالح خاصة » خارج الجيش بالاضافة الى مناصبها العسكرية .

وكانت الدلالة السياسية الاولى لتشكيل الحكومة العسكرية اعلان عزم الملك على خوض معركة صدامية ونهائية لتصفية حركة المقاومة ، أي اعلان الحرب الفعلية على الفدائيين (وكانها في دلالتها هذه اشبه ما تكون بمجيء الجنرال دايان الى وزارة الدفاع قبل حرب ٥ حزيران) .

ان اقدام الملك على خوض معركة نهائية وصدامية مع العمل الفدائي مستفيدا من العامل العربي المساعد (راجع تحليل المواقف العربية في مكان اخر من هذا العدد) وضع حركة المقاومة وجها لوجه أمام قضية مصيرها ووجودها الذي لن يحمى الا باسقاط النظام الرجعي القائم واقامة سلطة المقاومة.

★ ● ★

ان خطة السلطة العسكرية الجديدة توجيه ضربة ساحقة وسريعة لحركة المقاومة وخاصة في العاصمة عمان ، بحيث يقضى على قيادتها .. فتشل حركتها وقدرتها على التماسك والاستمرار .

من هنا تأتي أهمية مبادرة حركة المقاومة باعلان المنطقة المحررة في الشمال .. فهذا يتيح لها امكانية الصمود والتمركز في منطقة محددة لخوض معارك طويلة الامد ، على شرط أن يرتبط كل ذلك بنشاط سياسي فعال يفضح مواقف الانظمة العربية المتواطئة والصامتة والمتخاذلة ويحرك الجماهير العربية في مساندة فعالة لحماية حركة المقاومة وتشكيل اطار سياسي عربي يحيط بها ، يعطي لمعاركها العسكرية الفعالية الثورية المطلوبة ..



الاضراب الشامل الكبير الذي ارعب السلطة الاردنية في عمان

مشروع التنظيم النقابي الجديد - الهيكلية النقابية

ما الذي يدفع بالدولة الى تقديم المشروع

- انخفاض قيمة الأجور مع اسعار متزايدة الارتفاع
- بطالة متضخمة وسوق عمل عاجزة عن استيعاب اليد العاملة الجديدة
- تهرب أصحاب العمل من القيام بأعباء الضمان الاجتماعي واحتمال معركة عمالية عامة
- جهاز نقابي هرم لا تمسك الدولة بزمامه

منذ فترة عادت الدولة تهتم بالطبقة العاملة اللبنانية وكان قد مر زمن غير قصير شهد تراجع الاهتمام الاول الذي برز عام ١٩٦٤ .

وكانت قد صدرت في أواخر حكم فؤاد شهاب وفي أوائل حكم شارل حلو ، مجموعة من القوانين تتعلق بمختلف مجالات النضال العمالي : من قانون الوساطة والتحكيم وقانون العقود الجماعية الى قانون الضمان الاجتماعي منذ ذلك الحين وتشريع الدولة يحدد المجموعة المذكورة من القوانين دون أن يضيف اليها اضافة هامة ، مثل التعرض لميدان جديد او اثارة جانب لم يطرق من قبل . أما السمة الاساسية لهذه التشريعات فهي معالجتها لجانب من القضايا المعيشية للطبقة العاملة: قضية التطبيب (الضمان الصحي) ، الاجور (تعويض نهاية الخدمة والحد الادنى للاجور) . وبالفعل كانت هذه القضايا وما زالت ، محور النضال العمالي اللبناني . بينما بدت القوانين التي تحاول تنظيم العلاقة بين الطبقة العاملة وأصحاب العمل غير رئيسية . فنادرا ما كان قانون الوساطة والتحكيم هو الضابط الفعلي ، بهيئاته ، لحل الخلافات القائمة في المؤسسات . كما أن العقود الجماعية ، رغم تكرسها بقانون ، لم تنتشر ولم تتجاوز بعض المؤسسات (بعض المصارف ، الجامعة الاميركية ...) التي كانت قد ابرمت عقودا بين مستخدميها وأصحابها قبل صدور القانون نفسه . فالتحكيم والعقود الجماعية تفترض مؤسسات راسمالية متقدمة ، تستخدم يدا عاملة عديدة في مراكز تجمع كثيفة . كما أنها تستخدم من قبل مؤسسات تواجه عمالا منظمين ، يملكون خبرة نضالية طويلة تفرض على أصحاب العمل ترويضها . ولا بد من اضافة شرط أساسي هو ظرف اقتصادي مزدهر يجعل من تخلي الراسماليين عن جزء من أرباحهم أمرا ممكنا يقبل به الراسماليون بدون عناد كبير .

اذا قابلنا هذه الشروط ، التي تجعل قوانين تنظيم العلاقة بين اصحاب العمل والطبقة العاملة ضرورة راسمالية بالشروط السائدة في لبنان لتبين سبب ثانوية هذه القوانين . فنصف الطبقة العاملة اللبنانية ، في احصاء عام ١٩٦٤ ، يعمل في مؤسسات صناعية تستخدم ما دون الخمسين عاملا . ان كثافة بهذه الضآلة لا تمهد لبروز خلافات تعبيء قوى عمالية واسعة ، تشكل الاضرابات فيها احداثا هامة تضطر الدولة وأصحاب العمل لتلافيها عن طريق تنازلات تشريعية ، تكفل انضباط العمال . أما المؤسسات الواسعة (النسيج ، الاسمنت ، المساكر ..) فهي أما ان تستعمل يدا عاملة غير ماهرة وبالتالي فهي تلجأ الى استبدالها المستمر ، يساعدها في ذلك كون اليد العاملة نسائية في معظمها . مما يعطل تكوين الوعي العمالي المنظم الذي شرطه الاستمرار والثبات . وهي أما ان تستعمل يدا عاملة ثابتة : لكنها تتوخى ضبطها وربطها الوثيق بالمؤسسة بواسطة اجور مرتفعة نسبيا (مقابل عمل مرهق) ، وبواسطة تعويضات نهاية خدمة مغرية . اذا اضفنا الى ذلك كله سوق عمل ضيقة لا تتمتع الا بمرونة ضئيلة ، وبدا ان ضبط العلاقة المتفجرة بين أصحاب العمل والطبقة العاملة ليس بالامر الملح على أصحاب العمل والدولة . وهذا ما يورده الياس البواري ، امين سر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين ، في تقريره التنظيمي أمام مؤتمر الاتحاد الاول : « فضعف الطبقة العاملة النسبي ، والطابع الحرفي لفئات واسعة منها . وانعدام مركزتها في مؤسسات انتاجية ضخمة والاصول الفلاحية القريبة لغالبيتها ، كلها عوامل تكوينية سلبية .. » ثم يضيف الياس البواري ليفسر نجاح البورجوازية في كبح الحركة العمالية: «وساعد البورجوازية في مخططها هذا نهوض الاقتصاد الحر بعد سنة ١٩٤٨ وفي مطلع الخمسينيات الذي أوجد الاجواء الملائمة لنشوء اللامبالاة لدى قواعد واسعة في الطبقة العاملة ... » .

(التشديد من الحرية) لذلك كله لم تلعب القوانين التي تنظم علاقات أصحاب العمل بالعمال دورا هاما في التشريع العمالي ، كما أنها لم تلعب هذا الدور في النضال العمالي نفسه الذي بقي منصبا على الاجور ، أو « كلفة قوة العمل » بصورة عامة .

لكن الدولة عادت منذ فترة الى الاهتمام بالتشريع العمالي وذلك في ميدان جديد ، نسبيا . فالتنظيم النقابي ، أو الهيكلية النقابية ، كما رأينا شرط لا غنى عنه في مواجهة علاقة الطبقة العاملة بأصحاب العمل. لكن بدل أن تقفز الدولة وكما فعلت في قانون التحكيم والوساطة ، عن التنظيم النقابي وتعترض وجوده في البند الذي ينص على تمثيل النقابة لـ ٦٠ بالمئة من العمال ، تقوم اليوم في مشروع الهيكلية النقابية بتوفير الاسس التي تسمح بقيام نقابة واسعة . لماذا هذه « الغيرة » على الطبقة العاملة ومصالحها ؟

بالطبع ليس في الامر غيرة ولا من يغارون ! هناك اسباب محددة . لكن قبل ايرادها لنسمع مدير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية «عباس فرحات» يعرض هو مبررات مشروعه .. رغم ان ذلك لا يخرج عن الثرثرة الادارية المعروفة ، الا ان في الجهد الذي يبذله المدير لاعطاء مشروعه ركيزة عامة ما يستوقف . فهو يعبر عن الاسلوب الساذج الذي يعتمده الموظفون في تمويه الصراع الطبقي .

يبدأ عباس فرحات فيؤرخ للنضال العمالي « ملتفتا » كما يقول ، الى السنوات الخمس والعشرين الماضية فيرى أنها ضاعت في ما لا تستحق . ما هي الامور التي لا تستحق ان تهدر سنوات النضال من أجلها ؟ الحد الادنى للاجر ، معدلات غلاء المعيشة ، تحديد ساعات العمل والساعات الاضافية .. هذا ما لا « يستحق » ان يقوم نضال من أجله في رأي مدير وزارة العمل ! فالمدير المصري يعيش في مجتمع الوفرة والبحبوحة والاستهلاك ، كما يقرأ في المجلات .. الاوروبية ! وهو بعد ان يرمي بهذه المطالب « السخيفة » و «البدائية» جانبا يتصدى للقضايا « الحديثة » . القضايا التي تجعل منه مديرا شابا ، ديناميكيا ، اصلاحيا .. ما هي هذه القضايا ؟ مثلا ، الانتقال من « المشاركة البسيطة الى المشاركة المركبة » . المشاركة المركبة ، كما يقول لافض فوه ، قضية جدية تستحق معاش مدير عام — مع المهام الاضافية بالطبع — . ولكن ما هي هذه المشاركة المركبة ؟ « بصورة أوضح » (والحق يقال الامر بحاجة الى ايضاح) هي « العمل المسؤول » — بكل بساطة — . لماذا العمل المسؤول ؟ لان « المجتمع بدأ يدخل في تكوينه مبدأ اجتماعيا جديدا ، هو مبدأ التوافق بين مختلف فرقاء المجتمع عند الحد الادنى على الاقل من التفاهم حول مختلف القضايا الاجتماعية الكبرى». البحصة بقت : التوافق. اذا لم يوفر مدير عام وزارة العمل على أصحاب العمل ازعاج المطالب العمالية المتكررة ، وخسائر الاضرابات ، وأخطار التنظيم الذي قد يخرج من المؤسسة الاقتصادية الى العلاقات السياسية .. اذا لم يوفر المدير كل هذه « الازعاجات » فلماذا يقبض معاشه ؟ لماذا يدعى الى حفلات الذوات ويصبح منهم ؟

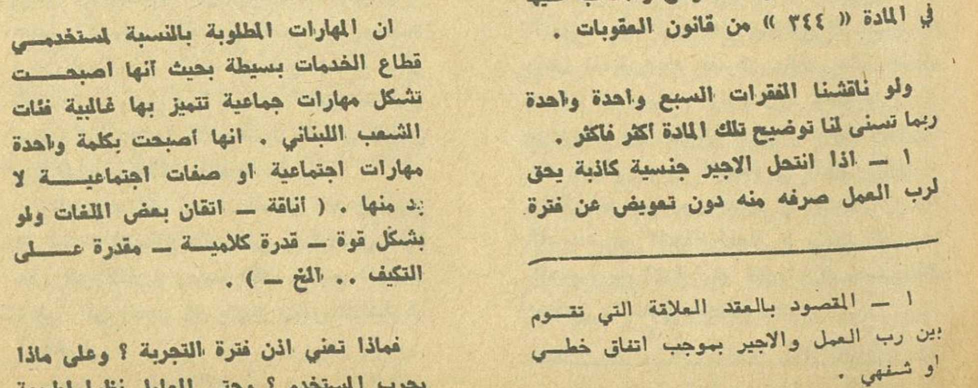
لكن « التوافق » لا يكفي ، فالمدير العام يظن ان التوافق مرحلة متخلفة قد تحققت زمن سلفه في المديرية العامة ، رضا وحيد . وهي تتمثل في مشاركة « العمال » في ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، كما تتمثل في العقود الجماعية . فالمدير الشاب ، الديناميكي .. يحسب ان جلوس عامل (غالبا ما يختاره صاحب العمل) على طاولة واحدة مع صاحب عمل ، هو توافق . لذلك فهو يريد تجاوز التوافق الى درجة أعلى : « ... فانا حين أفكر بالمشاركة ، في تبني وتحقيق الهيكلية النقابية ، اتطلع الى أن تكون لهذه الهيكلية وظيفة اجتماعية ، وظيفة تربط مصالح العمال بمصالح العمل (يقصد رأس المال) ، وظيفة تجعل خلق الهدف المشترك ، أهم من خلق المصالح الخاصة المشتركة » . ماذا وراء الكلمات الخطابية عن الهدف المشترك الذي يخلق ؟

ان ما يحاول مدير العمل ازدراءه هو بالفعل ما يخيفه ويحاول تجنبه . فالمطالب التي لا تستحق ، في رأيه ، ان يهدر النضال العمالي الثمين من أجلها (هل يفكر المدير العام في استعمال هذا النضال في الانتخابات مثلا ؟) — لم يحل منها شيء أبدا .

فالاجور ما زالت منخفضة . ومما يزيد من تدهورها ارتفاع مستمر في أسعار الحاجيات الاساسية كالالبان والخضار واللحوم والفاكهة ، عدا السلع المستوردة التي تغرق السوق الداخلية حاملة معها ارتفاع اسعارها المستمر في البلد المصدر ، الاوروبي عادة . وتبدو ضآلة الاجور اذا ما قيست بالحاجات الاجتماعية التي يتم تامينها في لبنان عن طريق الدخل الخاص : فالتطبيب ، بانتظار تطبيق الضمان الصحي ، ما زال خاصا في معظمه الغالب ، والدواء سلعة يتاجر بها المستوردون وأصحاب المختبرات المحلية ، والمدارس نهب لاصحاب الدكاكين او لتجار الطائفية ؟ والمسكن لم يزل في قبضة المضاربة العقارية التي تجعل منه وقفا على أصحاب المداخيل المتوسطة والمرتفعة .. هذا كله يجعل من الحد الادنى الحالي اجرا ضئيلا لا يمكن ان يفي بالحاجات الاجتماعية التي تدخل في تجديد قوة العمل .

أما سوق العمل فانها سائرة الى العجز التام عن استيعاب ولو جزء ضئيل من اليد العاملة التي تستجد كل سنة . والهجرة التي عادت الى زخمها السابق نتيجة استقبال استراليا للمهاجرين الجدد ، دليل على انغلاق سوق العمل تقريبا : فالادارة التي استوعبت قسما من حملة الشهادات تجاوزت الحد المعقول ، وقطاع التجارة والمصارف في تراجع منذ أزمة انترا ، والسياحة والاصطياف معرضان منذ ١٩٦٧ للتقلبات السياسية في المنطقة ، بينما تحولت المنتوجات المصدرة الى عناصر مقايضة سياسية (البيض مع العراق، والتفاح مع ليبيا ..) . وهذه القضية لم تطرح يوما على الطبقة العاملة اللبنانية كما اخذت تطرح خلال السنوات الاخيرة . وهي ليست جديدة فقط في انها تطرح لاول مرة ، بل هي جديدة ايضا لان معالجتها مرتبطة باسس التنظيم الراسمالي الحالي للاقتصاد اللبناني . فالقطاعات الغالبة الحالية التي شكلت حتى اليوم مجالات التوظيف والعمل لم تعد قادرة على الاتساع الكفيل بان تستمر في لعب دورها . اما الصناعة فلم تستوعب في سنوات قفزتها النسبية ١٩٦٦ — ١٩٦٨ الا ١٢٫٥ ٪ من اليد العاملة الوافدة على سوق العمل . فمن اين تامين مرافق عمل جديدة بدون توظيفات ضخمة جديدة في القطاع الصناعي بصورة خاصة ؟ هذه التوظيفات هي التي

— البقية على الصفحة — ١٥ —



القادة النقابيين اللبنانيين في احد اجتماعاتهم

الحركة العمالية اللبنانية

مناقشة لقانون العمل اللبناني

المادة (٧٤) والحقوق المهدورة

اذا كانت المادة الخمسون من قانون العمل اللبناني تسمح لرب العمل بطرد العامل أو الاجير بلا سبب مشروع وبدون مبرر ، فأن المادة « ٧٤ » تحاول أن تغتصب ما للعامل المطرود من حقوق وما له بذمة رب العمل من تعويضات.

ان تعويض الصرف والانذار التي نصت عليه المادة الخمسون يسرق علنا وباسم القانون نفسه تحت راية المادة « ٧٤ » التي تعطي لصاحب العمل الحق ليس بطرد العامل فحسب بل وسرقة تعويضاته ايضا .

ان التعويضات التي تترتب للعامل بذمة صاحب العمل والتي قد تكون حائلا دون صرفه من العمل وبالتالي تشكل بعض الضمانات له ، الغتها المادة « ٧٤ » وبذلك تحررت المادة الخمسون وأصبح الارهاب في العمل مطلقا واستغلال العامل مضاعفا .

ماذا تقول المادة « ٧٤ » ؟

— لرب العمل أن يفسخ العقد (١) دون ما تعويض او علم سابق في الحالات التالية :

١ — اذا انتحل الاجير جنسية كاذبة .

٢ — اذا استخدم الاجير على سبيل التجربة ولم يرض رب العمل خلال ثلاثة أشهر من استخدامه .

٣ — اذا ثبت أن الاجير ارتكب عملا او اهمالا مقصودا يرمي الحاق الضرر بمصالح رب العمل المادية . على أنه يجب على رب العمل للتذرع بهذا السبب ان يعلم خطيا بهذه المخالفة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال ثلاثة أيام من التثبت منها .

٤ — اذا أقدم الاجير بالرغم من التنبيهات الخطية التي توجه اليه على ارتكاب مخالفة هامة للنظام الداخلي ثلاث مرات في السنة الواحدة .

٥ — اذا تغيب الاجير دون عذر شرعي أكثر من خمسة عشر يوما في السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية .

يجب ان يبين الاجير لرب العمل أسباب الغياب خلال اربع وعشرين ساعة من رجوعه .

وعلى رب العمل في كل مرة ان يبلغ الاجير خطيا عن عدد الايام التي تحسب عليه انه تغيب فيها بدون عذر شرعي .

٦ — اذا حكم على الاجير بالحبس سنة فاكثر لارتكابه جناية او اذا ارتكب جنحة في محل العمل واثناء القيام به ، واذا حكم على الاجير لاجل الافعال المنصوص والمعاقب عليها في المادة « ٣٤٤ » من قانون العقوبات .

ولو ناقشنا الفقرات السبع واحدة واحدة ربما تسنى لنا توضيح تلك المادة اكثر فاكثر .

١ — اذا انتحل الاجير جنسية كاذبة يحق لرب العمل صرفه منه دون تعويض عن فترة عمله السابقة ودون انذار يستطيع الاجير في خلاله التفتيش عن عمل اخر .

٧ — اذا اعتدى الاجير على رب العمل او متولي الادارة المسؤول في محل العمل .

هذه المادة وفقراتها السبع ماذا تعني ؟؟ انها حبل ملفوف على عنق العمال والمستخدمين يشده رب العمل متى أراد ولصالح مضاعفة ارباحه اذا كانت حقوق العمال ستنتقص في تلك الارباح ، وهي فعلا كذلك .

ان السؤال المهم الذي يجب ان يسأل هنا هو : كيف يستطيع الاجير ان يخفي جنسيته عن رب العمل وينتحل بالتالي جنسية كاذبة ؟؟ اذا كان رب العمل متقيدا فعلا بالقوانين والقرارات التي تحدد علاقته بالعامل وجب عليه التصريح عن العامل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتنظيم دفتر استخدام له يكون صورة عن بطاقة هويته ، لذلك فمن الضروري ان يسأل رب العمل اجيره عن الجنسية ويتأكد منها . أما هذه الفقرة فما وضعت الا لتسمح لرب العمل بصرف الاجير الاجنبي دون دفع حقوقه بحجة انه اخفى عليه جنسيته الحقيقية وانتحل جنسية اخرى . أما لماذا سمح رب العمل للاجير بالعمل لديه دون التأكد من جنسيته ، ودون تسجيله في وزارة العمل ، فتلك قضية جوابها عند أرباب الفقه القانوني من اساتذة الطبقات المستغلة .

٢ — اذا استخدم الاجير على سبيل التجربة ولم يرض رب العمل ، يستطيع هذا الاخير صرفه دون تعويض او انذار ، وذلك خلال مدة ثلاثة اشهر من استخدامه .

هذه الفقرة ماذا تعني ايضا ولماذا وضعوها ولصالح من ؟

قد يكون من المفيد هنا الكلام عن قاعدة المجتمع اللبناني الاقتصادية لنتبين شكل وحدود الاعمال التي تتطلبها تلك البنية الاقتصادية. فاذا كان قطاع الخدمات — (مقاهي — ملاهي — فنادق — مطاعم — مصارف .. الخ) — هو القطاع المسيطر على مجمل البنية الاقتصادية للبلد اكتشفنا كفاءات العمال والمستخدمين المرغوب فيهم للعمل في تلك المجالات ، وتبينا حدود تلك الكفاءات .

ان المهارات المطلوبة بالنسبة لمستخدمي قطاع الخدمات بسيطة بحيث انها اصبحت تشكل مهارات جماعية تتميز بها غالبية فئات الشعب اللبناني . انها أصبحت بكلمة واحدة مهارات اجتماعية او صفات اجتماعية لا بد منها . (أناقة — اتقان بعض اللغات ولو بشكل قوة — قدرة كلامية — مقدرة على التكيف .. الخ —) .

فماذا تعني اذن فترة التجربة ؟ وعلى ماذا يجرب المستخدم ؟ وحتى العامل نظرا لطبيعة الصناعة وبدائيتها ليس مطلوبا منه الكثير .. فلذلك يمكن القول بأن فترة التجربة تلك لم توضع لسبب تفرضه طبيعة البيئة الاقتصادية، بل وضعت فترة التجربة تلك بغية الاستفادة من عمل بدون تعويض واستغلال اكبر للعمال والمستخدمين .

على صعيد المعامل يعمل العامل شهرين ونصف ثم يسرح ليعمل في معمل اخر نفس المدة ويسرح وهكذا حتى انه يعود لنفس المعمل الذي بدأ منه عدة مرات . وبالتالي يتألف جيش نسبي طبعا يدور بالتناوب على عدة معامل . ماذا يربح رب العمل ؟ انه يربح التعويض الذي كان يجب ان يترتب بذمته للعامل لو ثبت لديه ، انه يستخدم عشرة عمال في فترة سنتين مثلا ولا يترتب لاي منهم بذمته اي تعويض لانه كان يصرف الواحد منهم أثناء فترة التجربة .. ماذا يخسر العامل ؟ انه يخسر التعويض ويخسر تعويض الانذار الذي يتوجب على رب العمل دفعه له والذي خلاله يستطيع التفتيش عن عمل اخر .

لقد وضعوا هذه الفقرة طبعا لصالحهم وليس لصالح العمال انها تعني كغيرها من الفقرات كما سنرى ايضا سرقة شرعية لحقوق العمال ، تلك الحقوق التي اوهموا العامل يوما أنهم اعطوه اياها .

وتجدر الملاحظة هنا بأن قانون الضمان الاجتماعي قد اجبر رب العمل على تسجيل العامل خلال عشرة أيام من بدئه العمل وبالتالي فكأنه قد الغى هذه الفقرة من المادة « ٧٤ » نظرا لان تعويض العامل يدفع للصندوق وفي حال صرفه من العمل واشتغاله مجددا في معمل اخر يضم تعويضه وهكذا .

الا أن الحقيقة هي غير ذلك . ان الانذار لا يعطى للعامل خلال فترة التجربة وهذه قضية لم يتعرض لها الضمان الاجتماعي أما التعويض فواجب دفعه للصندوق اذا كان رب العمل يعرف الواجبات . انه يعرف واجبات العامل نحوه فقط أما واجباته هو نحو العامل فمعقدة بحيث انه ينساها ابدا . يطلب رب العمل من العامل أو المستخدم قبوله بعدم التسجيل في الضمان الاجتماعي في فترة التجربة واذا رفض فلا يشغله مما يضطر العامل للقبول . واذا حرض العامل للمطالبة واخبر الضمان بذلك ترسل للمعمل « دورية » تفتيش او « كبسة » باللغة الدارجة يسبقها طبعا انذار هاتفي خفي . فيستعد صاحب العمل لا للتقيد بالقانون بل لتدبير مبلغ بسيط يكون « شوفة خاطر » او « حق فنجان قهوة » على حد تعبير البعض ، و« ذكرى جميلة » لعلاقة سوف تستمر بين رب العمل ومفتشو الضمان لما فيه « مصلحة الاثنين » هذه المرة وليس لما فيه مصلحة لبنان .

أما الفقرات الباقية — (٣ — ٤ — ٥ — ٦ — ٧ —) — فسلاح رهيب يستعمله رب العمل لتشليح العمال مالهم بذمته من تعويضات حتى ولو كان مضى على العامل منهم في العمل مدة طويلة .

وقد يكون من المفيد ضرب بعض الامثلة التي بواسطتها تتكشف لنا اهمية تلك الفقرات .

بعض الامثلة

□ في احد فنادق بيروت الكبيرة يعمل المستخدم ع. ب. بصفة مسؤول عن صالة الطعام منذ سنة ١٩٥٦ . وطيلة هذه المدة كان راتبه يزداد بشكل تدريجي حتى اصبح يتقاضى شهريا مبلغ ستماية ليرة لبنانية . فكرت الادارة طبعا بصرفه واستبداله بمستخدم اخر يقبل براتب ثلاثماية ليرة في الشهر فتوفر المبلغ الباقي .

استنجدت الادارة بقانون العمل فوجدت لديه الدواء الشافي من كل داء او لم يوضع القانون لمعالجة مثل تلك الامور ؟

وجهت الادارة كتابا بالصرف للمستخدم دون تعويض او انذار حرصا منها على نصوص قانون العمل وكانت اسباب الصرف مقنعة لواضعي القانون طبعا وليس للمستخدم واسرته . ماذا كانت الاسباب ؟

« لما كنتم قد اعتديتم على مدير الفندق بتاريخ ١٠—١٠—١٩٦٩ في مكتبه وامام بعض الموظفين ، ولما كانت المادة « ٧٤ » من قانون العمل الفقرة السابعة تنص على أن المستخدم أو الاجير يصرف من العمل دون تعويض او انذار اذا اعتدى على رب العمل او من ينوب عنه ، لذلك نعلمكم بوجوب التوقف عن العمل فورا »

تذكر المستخدم ع.ب. عند تسلمه كتاب الصرف من الخدمة الحادثة التي جرت منذ اسبوع عندما كان في مكتب المدير يأخذ منه بعض التوجيهات ، وتذكر اللهجة الحادة التي كلمه بها المدير والصراخ المرتفع وكيف حاول المدير ضربه فدافع عن نفسه بأن أبعده عنه ، واثناء المشادة الكلامية دخل بعض الموظفين فرأوه يحاول تجنب ضربات المدير ففصلوا بينهما . ثم عاد هو واعتذر وانتهت القضية.

ماذا سيفعل المستخدم ع.ب.؟

الموظفون في الفندق نظرا لارتباطهم بالادارة ولخوفهم منها لن يشهدوا معه ضدها . بل سيشهدون معها ضده ، وقانون العمل صريح صراحة الحاكم وهو يحكم بالاعدام .

لقد خسر المستخدم تعويض ١٤ سنة قضاها في خدمة المؤسسة لان رب العمل يريد زيادة ارباحه التي لن تتم الا بسرقة تعب وجهد الاخرين .

ان هذه القضية وقضايا كثيرة مثلها يعيشها العمال والمستخدمون كل يوم تؤكد حقيقة بات من الغباء تجاهلها هي أن قانون العمل اللبناني بشكله الحاضر هو قانون اصحاب الاعمال .. انه سلاحهم بين مجموعة الاسلحة الكثيرة التي يحاربون فيها .. ولن يستطيع العمال والمستخدمون مجابهة هذا الواقع الرهيب وعلى الاقل مشكلة قانون العمل الا بوعي مصلحتهم الجماعية وانتظامهم في نقابات مناضلة فعلا ..

ان واجب العمال التخلص من القيادات النقابية المهترئة والمرخية والعميلة وايجاد قيادات شريفة ومخلصة يستطيعون بواسطتها تحقيق بعض المكاسب على صعيد قانون العمل وقوانين الضمان .

---

١ — المقصود بالعقد العلاقة التي تقوم بين رب العمل والاجير بموجب اتفاق خطي او شفهي .

إضرابات

مرة أخرى : إضراب عمال الغازية

بعد اثنين وعشرين يوما من اضراب عمال وعاملات الغازية يجد العمال أنفسهم أمام فشل لا يعرفون أسبابه . ففي نهاية هذا الاسبوع أعلن السيد موسى الصدر ، الذي كلفته اللجنة بالقيام بالاتصالات نيابة عنها — وقد بقيت هي معتصمة — أعلن عن فشل المفاوضات متهما المسؤولين بأنهم « مراوغين متطاولين » (١) ووعد بالاتصال ببعض الوجهاء في الغازية والاتصال بنقابة الريجي .

وتعتبر هذه النتيجة انعكاسا لكل العلاقات التي تتحكم بالاضراب وتدفعه في طريق الفشل ويتبين ذلك بعد استكشاف العلاقات القائمة بين العمال والانتاج والشركة ، وبين عمال الغازية وبقية عمال الريجي ، وبين اللجنة ونقابة الريجي والاتحادات النقابية وبينهم وبين الرأي العام وكذلك الاقطاع السياسي والديني .

فمن جهة علاقة العمال بالانتاج نجد أن المضربين قد استأنفوا اضرابهم بعدما انهوا عملية تصنيع الدخان الخام وانتهت معظم الكمية المخصصة لهذا المعمل ، وهذا ما ارتكزت اليه الشركة في موقفها العنيد من مطلب العمال في التثبيت . فهي وضعت حجة أنها كيف ستدفع للعمال في حين أن العمل انتهى ولقد كان على العمال الذين يعملون في هذا المعمل منذ ٣ سنوات أوقفوا خلالها ثلاث مرات أن يشنوا اضرابهم في بداية الموسم وليس في نهايته ليفقدوا الشركة حجتها وليمارسوا الضغط الاقتصادي عليها .

هذا على صعيد الضغط الاقتصادي في معمل الغازية ، فهل حاولت اللجنة أن تستعيض عن ذلك بالضغط الاقتصادي في معمل الحدث ؟ حيث أن العمال في حال استجابتهم لاعلان الاضراب يكلفون الشركة يوميا اكثر من عشرة الاف ليرة كأجور فقط .. وامكانية الاستجابة واردة نظرا للتقاليد النقابية الهامة التي يتمتع بها العمال والعاملات والتي اكتسبوها اثناء النضال من أجل التثبيت وهذا المطلب هو نفسه الذي يحاول عمال الغازية الحصول عليه .

بل أن اللجنة لم تحاول حتى الاستفادة من جو اخر يسود الريجي في الحدث الان وهو احتمال تسليط سيف التسريح على العمال والعاملات وذلك بسبب تراجع الانتاج الوطني بعد عمليات التهريب . وكان العمال يفكرون بالقيام بتظاهرة عمالية ضد التهريب لضمان استمرارهم في العمل .

وهل حاولت اللجنة تذكير العاملين في الحدث أن انهزام قضية عمال الغازية سيكون بمثابة البدء بعملية تسريح في الريجي ؟ اللجنة لم تقم بأي عمل من هذا النوع ولا حتى اصدار بيان تخبر ريجي الحدث بالاضراب ومطالبه .

ومن جهة علاقة اللجنة بنقابة العمال فلقد كان الاتصال بمثابة « رفع عتب » فهي لم تطلب عقد جلسة استثنائية أو حضور اجتماع مجلس النقابة بوفد كبير بل اكتفت بالاتصال من الخارج ببعض الاعضاء النقابيين الذين كانت حصيلة جهودهم دفع الف ليرة (٢) للجنة الاضراب ، بعد أن ذكرتهم في البداية أن عمال الغازية ليسوا أعضاء في النقابة بموجب قانونها الاساسي . فهم اجراء ولا يحق لهم الانتساب .

لقد اعتبرت اللجنة هذه الالف ليرة انتصارا هاما بينما هو (ومهما كانت نيات من طالبوا باقراره في النقابة حسنة) في حقيقة الامر صرف لانظار العمال عن تقصيرات النقابة . فلقد كان متوجبا على النقابة اعلان موقفها بتأييد عمال الغازية وطرح قضيتهم في اتحاد المصالح المستقلة وبعد ذلك في الاتحاد العمالي العام.

ولكن سرور اللجنة بالالف ليرة جعلها « تحيد » النقابة وتتصل بالاتحاد العمالي العام — الذي ما زال غارقا في التطبيقات الانتخابية وتاركا العمال يتخبطون في مجاهل الاقطاع السياسي — ولان اللجنة لم تقم بهذه الصلات وتجبر النقابة على اتخاذ الموقف المطلوب فلقد كان الباب واسعا أمام رئيس الاتحاد العمالي العام بالتملص من تبني القضية بحجة أن نقابة الريجي لم تتبناها ، والجدير بالذكر انه في الاسبوع الماضي زارت اللجنة نفسها الاتحاد وكان وفد من عمال الهاتف موجودين هناك فتبنى الرئيس مطالب العمال ووعد باجراء اتصالات مع وزير المالية مهما كلف الامر مع ان العمال كانوا ايضا بدون تأييد النقابة . والسبب واضح فقد ظن كبريال خوري أن وفد الهاتف الكبير هو وفد عمال الغازية وحصل هذا الالتباس بفعل اجواء الانتخابات الحامية جدا ، وان عدم الاتصال ببقية الاتحادات النقابية سيفسح المجال في مماطلة البعض منها بحجة انها لا تعلم شيئا عن الاضراب .

وأكثر من ذلك ، فان اللجنة لم تقم بالاتصال بالرأي العام كما يجب فلم تصدر حتى الان سوى اربع بيانات استعطاف وكأنها تستجدي حقها المشروع ولم تعقد أي مؤتمر صحفي مما جعل الاضراب يمر في عزلة قاتلة .

ولم تبذل اية جهود للاتصال بوزير الداخلية لتحميله مسؤولية أي صدام مع الدرك الذين حاصروا المعمل قبل يوم واحد من انتهاء انذار الشركة ، وعندما حصل الاشتباك في اليوم الثاني أصدرت اللجنة بيانا تستعطف القلوب الرقيقة .

ان كل هذا لا يعتبر تقصيرا من اللجنة في ادائها لمهمتها ، بل يعتبر انعكاسا مباشرا لطبيعة العلاقات السائدة بين العمال والقرى التي يأتون منها . ولقد تجسد ذلك بشكل واضح في المنزلق الخطير الذي تمشي فيه اللجنة وتقود كل العمال اليه .

فهي قد هللت لعزم السيد موسى الصدر الاتصال بالوجهاء المحليين لتأييد الاضراب ، وهذا الاتصال سيكون الفرصة التاريخية ليس للعمال وانما « للقبضايات » وازلام الاقطاع السياسي حيث سيستطيعون ، استنادا لدعم السيد موسى ، أن يتحولوا الى فارضي خوة على المعمل في مقابل سطوتهم على العمال . وهذا ما سيحولهم في المستقبل الى « درك » مدنيين تحت سلطة المعمل والاقطاع السياسي لقمع أي تحرك للعمال في المستقبل .

ولقد حصل في السابق شيء من هذا القبيل في الاضراب الاول منذ ثلاث سنوات ، عندما ايد رئيس البلدية المضربين ، وبعد يومين أرسل من ازلامه من يقنع العمال بالتراجع ، وتبين فيما بعد أن البلدية تتقاضى ضريبة تساوي ٢٥ الفا يصرف المجلس البلدي منها للرئيس معاشا شهريا محترما .

والجدير بالذكر أن بين العمال انفسهم من هم امتداد للاقطاع السياسي ويمارسون سطوة على العاملات ، وسبب ذلك واضح ، لقد دخلوا الى المعمل عن طريق رئيس البلدية أو المختار .

ونصل الى لجنة الاضراب . فهي اولا لم تنتخب بالاقتراع ، مع أن جميع العمال والعاملات موجودون في قاعة واحدة ، بل أعلن اسمان لم يعترض أحد عليهما . ثانيا اوكلت القضية الى السيد موسى وبقيت اللجنة « معتصمة » في دار الشيعة تمارس دور ساعي البريد تنقل ما يقوله المسؤولون الى العمال دون أن تقوم بعملها الاساسي ، وهو التباحث مع العمال في خط سير الاضراب واجراء مناقشة والتصويت ، وهي لا تقوم بهذه الاعمال « مخافة » الانشقاق بينما أي طفل يعلم أنه لا داعي لذلك ولا خطر منه اذا سارت اللجنة حسب رأي الاغلبية .

ولم تصدر اللجنة أي بيان عن مصاريفها بينما هناك أرامل في المعمل لا يستطيعون الاستمرار وقد مضى عليهم خمسون يوما بدون معاشات . ان هذا يعني عدم ايمان اللجنة بالعمال الذين تحولوا الى مركز المتفرجين متكلين على اللجنة . والبعض يفضل البقاء في بيته . والعاملات الان يمارسن في المعمل شتى أنواع التسلية ويمجدن أعمال اللجنة وأعضائها . هذه اللجنة التي حولتهم الى صف المهللين والمصفقين لاعمالها بينما هي تسير في طريق مسدود .

هل كل هذه الامور تعتبر تقصيرا أم تعتبر انعكاسا مباشرا لحالة العمال وانعزال المعمل وعدم جدية القطاع النقابي .

ان انعزال المعمل في مكان بعيد يجعل الوعي النقابي فيه متدنيا جدا ، بالاضافة لكون جميع العاملات فيه من القرى ، وقد كن يمارسن في الماضي شتى الاعمال سوى العمل في المصانع ويستطعن أن يعملن من خلال فترة تعطيلهن من العمل ، أو على الاقل تستطيع البارزات بينهن العيش عند اسرهن والمتزوجات على حساب ازواجهن . والعمال ، وعددهم ٣٢ ، موعودون الان بشكل سري بالترقية والتثبيت عند افتتاح معمل النبطية في العام المقبل . ولذلك فهم يمارسون عملهم في الاضراب ، اذا انسحت لهم اللجنة المجال ، بشكل لا ينسف الجسور مع الادارة او الاقطاع السياسي الذي سيكون واسطتهم لتحقيق ذلك .

— البقية على الصفحة — ١٥ —

أحد رجال الدرك يحرس مصنع الريجي في الغازية

١ — في الاضراب الاول قال تعليقا على وعد المسؤولين بتلبية المطالب أنه يضمن ذلك ويرضى به ، نعلق الاضراب ، وجاء القرار بالفصل بدل التثبيت .

٢ — وصلت تبرعات للهاتف ٨ ليرات من احدى قرى الشوف و ١٥٫٧٠ قرشا من صور . وبعد الاتصال بلجنة الهاتف لاستلام المبلغ قررت التبرع به لعمال الغازية لان اضراب الهاتف معلق الان .



تشيلي

بعد فوز المرشح الاشتراكي : الانتقال السلمي الخطر !

في ٤ أيلول ١٩٧٠ تمت انتخابات رئاسة الجمهورية في الشيلي وأسفرت عن نتيجة مذهلة لم يكن أحد يتوقعها ، وهي فوز مرشح اليسار الاشتراكي سلفاتور اللندي الذي كان محور برنامجه الانتخابي ايجاد أسس لبناء « دولة ماركسية » في الشيلي ، وهذا حدث هام جدا اذ هي المرة الاولى التي ينتصر اليسار بشكل « قانوني وشرعي » في بلد من أميركا اللاتينية . هذا الانتصار وكل ما سيتبعه من تطورات ، يجب دراسته كتجربة مثالية تساهم في توضيح مسائل الستراتيجية الثورية في أميركا اللاتينية والانتقال السلمي أو غير السلمي الى الاشتراكية.

١ — كيف أدى فشل حكومة الوسط الى نمو القوى اليمينية واليسارية في آن واحد :

كان انتصار حزب المسيحيين الديمقراطيين عام ١٩٦٤ أول انتصار لهذا الحزب الاصلاحي الموجود في عدد من بلدان أميركا اللاتينية والذي يستقي مبادئه من التيار الاوروبي الذي يحمل الاسم ذاته ، والذي ينطلق من مفاهيم العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية الخ ... ان انتصار هذا التيار في الشيلي كان انتصار الفئات التكنوقراطية الحديثة من البورجوازية المتوسطة والتي استحوذت على تأييد قطاعات واسعة من البورجوازية والفئات الشعبية في الريف والمدن وعلى تأييد سياسي ومالي من الولايات المتحدة والمانيا الغربية . هذه « الثورة مع الحريات » كما يسميها رئيس الجمهورية « فراي » ، كانت تعتبر بديلا للثورة الكوبية اذ تهدف الى التغلب على التناقضات الاساسية الناتجة عن التخلف دون الخروج عن المعسكر الامبريالي . ولكن سرعان ما اتضحت تناقضات هذه السياسة وفي عام ١٩٦٨ كان جميع الحلفاء قد انسلخوا عن الحكومة وبدأوا يحضرون المعركة الانتخابية كل لحسابه الخاص .

يمكن تلخيص برنامج الديمقراطيين المسيحيين في ثلاث نقاط : الاصلاح الزراعي، السيطرة على اهم ثروة في البلاد (النحاس) والاصلاحات الاقتصادية لوضع حد للتضخم المالي الذي بلغ معدله السنوي عام ١٩٦٤ ٤٧٫٥ بالمائة . فالاصلاح الزراعي بطيء جدا لا تنتهي المرحلة الاولى منه الا عام ١٩٧٢ ، فضلا عن أن التعديلات التي أدخلت عليه من قبل مجلس النواب افقدته من فعاليته . ثم ان الاقطاع وكبار الملاكين احتاطوا للامر وسجلوا أراضيهم باسم أولادهم وأقربائهم بشكل أن معظم الاراضي لم يطلها الاصلاح . وهم عند الحاجة يلجأون الى العنف ضد موظفي مديرية الاصلاح (مقتل موظف الاصلاح في ليناريس منذ أشهر قليلة يذكر بمقتل كمشيش في مصر) . أما السيطرة على النحاس فستمر هي الاخرى بمراحل قبل أن تصبح صناعة النحاس تماما بيد الدولة . لقد اشترت الدولة ٥٠ بالمائة من أسهم اهم شركة أميركية لاستخراج النحاس، وستشتري خلال السنوات الثلاث المقبلة باقي الاسهم . لا شك أن العبء المالي ضخم ، خاصة وأن الدولة ستدفع مليارا من الدولارات مع أن تخمين أملاك ومعدات الشركة وصل الى نصف هذه القيمة ، ومع العلم أن هذه الشركة رغم الضرائب التي تدفعها للدولة استطاعت ، خلال عشر سنوات ، (أي منذ بدئها استثمار النحاس الشيلي) استرداد ٣٩٠ مليون دولار وظفتها خارج الشيلي . ثم انها هي المشتري الاساسي للنحاس ، فهي تلعب بالاسعار كما تشاء . أما البرنامج الاقتصادي لوضع حد للتضخم المالي ، فقد أسفر عن فشل ذريع . فالمعدل السنوي للتضخم بلغ ٢٠ بالمائة هذه السنة ، ويقول فراي : « اننا لا نجهل الوسائل التقنية لوضع حد للتضخم المالي لكن المقاليد السياسية لاتخاذ هذه التدابير ليست بيدنا ». يتوضح لنا ذلك حين نرى أن الاستعمار يسيطر على أهم مرافق الحياة الاقتصادية : النحاس ، الحديد ، المصارف الخ .

ازاء هذه السياسة تكتلت القوات السياسية في معسكرين واضحين : الاول يدافع عن امتيازات ما قبل الاصلاحات ويساند المحافظ «السندري» ، والثاني يريد دفع هذه الاصلاحات الى نهايتها . وقد اختار هذا الفريق « اللندي » ممثل الحزب الاشتراكي . فالمحافظون يدعون تمثيل الطبقات الوسطى من المجتمع الشيلي ويحاولون استغلال التململ الناتج عن الغلاء الفاحش للمعيشة . أما تمثيلهم الفعلي فهو تمثيل لمصالح الاقطاع والبورجوازية المرتبطة بالاستعمار . فشعارهم هو : « الشيلي ليست بحاجة الى ثورة . كل ما هنالك أنها بحاجة الى ادارة جيدة » . برنامجهم هو المحافظ على الامن الداخلي . تقليديا كان الحزب الراديكالي الممثل الحقيقي للبورجوازية الصغيرة يتحالف انتخابيا مع المحافظين رغم خلافاتهم المتعلقة بالعلاقة مع الكنيسة (فالراديكاليون علمانيون) ولكن بعد عجز الحكومتين المتواليتين (المحافظة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٤ والمسيحية الديمقراطية من ١٩٦٤ الى ١٩٧٠) عن ايقاف غلاء المعيشة ووطأة الضرائب على الطبقات الوسطى ، قرر الحزب الراديكالي التحالف مع قوى اليسار في انتخابات ١٩٧٠ . فنرى الاقطاع المعادي للاصلاح الزراعي والجيش المتطلب المزيد من الامتيازات ، والبورجوازية المتعيشة من علاقتها مع الاستعمار يتكتلون حول « السندري » بدعم من الولايات المتحدة . في المقابل نرى اليسار الموحد مكونا من الاحزاب الاشتراكية والشيوعية والراديكالية ومن جناح متقدم ويساري انشق عن حزب الديمقراطي المسيحي. هذا اليسار قد التقى حول برنامج هدفه الاساسي « ازالة الاستغلال الامبريالي ، ازالة الاحتكارات والقيام باصلاح زراعي حقيقي» وبشكل آخر ايجاد اسس « دولة ماركسية » . تمت الانتخابات وفاز « اللندي » بـ ٣٦٫٣ بالمائة من الاصوات متقدما السندري بـ ١٫٤ بالمائة فقط (نال ٣٤٫٩ بالمائة) وتاركا لتوميك الديمقراطي المسيحي ٢٧٫٨ بالمائة من الاصوات . وفي خطاب القاه بعد فوزه لخص اللندي اهم مشاريعه :

— تأميم المصارف والتجارة الخارجية والاحتكارات الصناعية (نحاس وحديد) مع تعويض الملاكين .

— الاسراع بالاصلاح الزراعي .

— اعادة العلاقات مع كوبا .

— تعديل الدستور باتجاه تقوية السلطة التنفيذية .

امام برنامج كهذا هل يتخلى الاستعمار الاميركي والبورجوازية والاقطاع الشيليين بهذه البساطة عن كل مصالحهم وامتيازاتهم ؟ بالطبع كلا .

٢ — اليمين الرجعي والاستعمار سيدافعان عن امتيازاتهم :

ان المصالح الاميركية في الشيلي ضخمة . يمكن القول أن السيطرة الاستعمارية شبه كاملة على الاقتصاد الشيلي : المعادن ، المصارف، التجارة (تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة) . ثم ان للشيلي أهمية سياسية خاصة . فهي البلد ذو التقاليد الديمقراطية العريقة التي يضرب المثل فيها في بلدان أميركا اللاتينية الواقعة تحت حكومات عسكرية . وان اختيار هذا البلد للنظام الاشتراكي يشكل خطرا على كل سياسة الاستعمار في المنطقة لانه تم بعد فشل سياسة الاصلاحات ، سياسة مشروع كينيدي للعدالة الاجتماعية والانماء الاقتصادي . هذا الاختيار للاشتراكية يأتي كبرهان عن عدم وجود أي طريق لتنمية في البلدان المتخلفة الا الاشتراكية . ان تجربة الدومينيك برهنت أن الاستعمار لا يمكنه أن يقبل بأي ثورة في مناطق نفوذه حتى لو كانت هذه الثورة ليبرالية فكيف بثورة اشتراكية ؟

كيف يرد الاستعمار على الوضع الناتج عن فوز اللندي ؟

١ — ان الانتخاب ليس نهائيا . على المؤتمر أن يختار بين المرشحين الاولين فيمكن الضغط على النواب الديمقراطيين المسيحيين ليصوتوا للسندري لا لللندي .

٢ — يمكن للاستعمار الايعاز بانقلاب عسكري يميني ودعمه .


سلفاتور اللندي

٣ — تستطيع قوات أميركية التدخل عسكريا لحماية مصالحها مستترة بحجج عديدة كما تدخلت في فيتنام وكمبوديا وكوبا والدومينيك الخ ..

٤ — تستطيع تخريب الاقتصاد الشيلي : مقاطعة ، تخفيض الاسعار العالمية للمواد المعدنية الخ ...

لقد بدأت بوادر كل هذه الامكانات اذ أرسل منذ أسبوع عدد كبير من الخبراء العسكريين الاميركيين ، وبدأت الرساميل تهرب هي وأصحابها الى الارجنتين والاورغواي ، فاضطرت الحكومة الى اغلاق البورصة وفرض ضريبة قدرها ٥٠ بالمائة على شراء العملات الاجنبية . هل تضطر القوى الرجعية أن تطلب تدخلا اجنبيا ؟ ألا يمكنها أن تفشل محاولات التغيير للحكومة اليسارية اذا انتصر اللندي نهائيا ؟ أي بمعنى اخر ، هل النجاح في الانتخابات يعني الاستيلاء على السلطة ؟

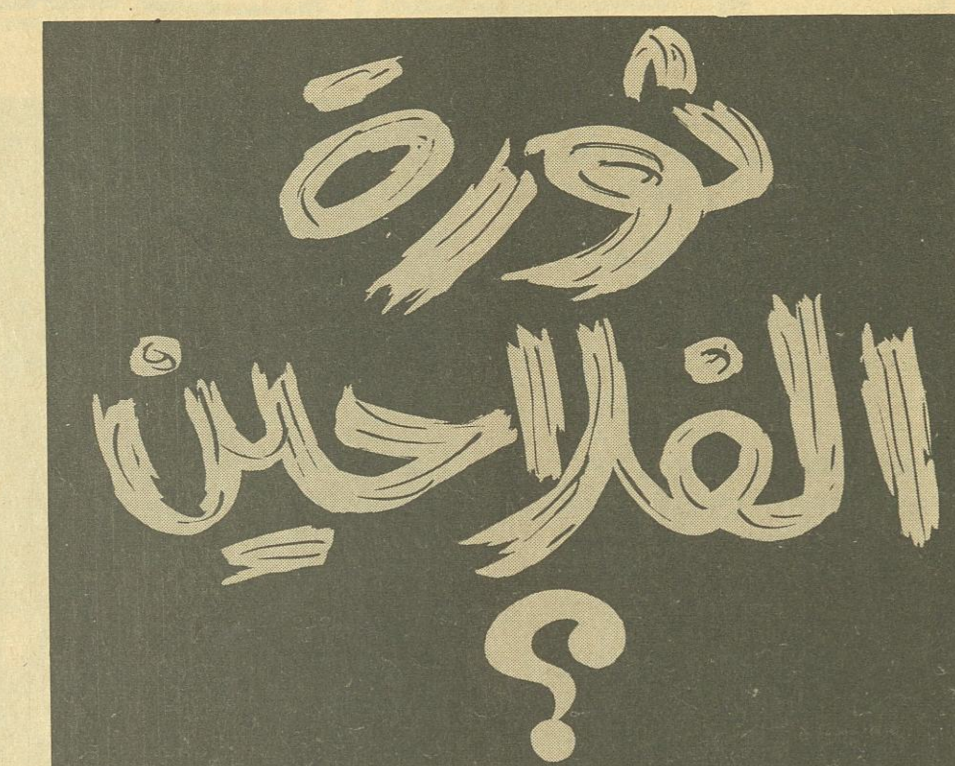
٣ — النجاح في الانتخابات والاستيلاء على السلطة :

اذا تألفت حكومة يسارية وحاولت تحقيق برنامج اليسار الموحد ، ستعترضها مشاكل ضخمة ، فكلفة برنامج التأميمات مع تعويضاته باهظة (شراء ٥١ بالمائة من أسهم شركة النحاس يبلغ خمس ميزانية الشيلي فكيف بالمصارف والاراضي والتجارة الخارجية !!) لا شك أن اقتصادا راكدا نتيجة قرون من الاستغلال لا يمكنه تحمل مثل هذه الاعباء الضخمة . وهنا يطرح السؤال : لماذا التعويض ؟ اذا كان لا بد من اجراء حسابات، على الشركات الاجنبية أن ترد قسما من الارباح الطائلة التي اخذتها خلال استغلالها لثروات البلاد . فالبيرو مثلا أمم شركة النفط اي. بي. سي. وحين طلبت الشركة تعويضا طالبتها الحكومة بكل ما صدرته من رساميل. طبعا ان التأميم بدون تعويض سيطرح مشاكل سياسية تهدد مصير الحكومة ولكن هذه المشاكل ستأتي عاجلا أم آجلا اذا كنا مؤمنين أن مصالح الاستعمار والرجعية الشيلية لا يمكن أن تتعايش مع مصالح الشعب الشيلي . لأي حد يمكن أن تصل المساومات ولمصلحة من تجري هذه المساومات ؟ طالما أن أجهزة القمع والادارة كلها بيد الرجعية ، تخدم مصالحها يمكن التساؤل عن مدى فعالية قوانين تسنها حكومة يسارية . من سيطبقها ومن سيحمي مصالح الشعب ؟ اذا أصر اللندي على التقيد بالشرعية فعليه أن يخضع لرقابة المؤتمر المكون من الديمقراطيين المسيحيين والمحافظين ، فيكون تحت رحمتهم . واذا احتدت التناقضات يصبح احتمال تفكك جبهة اليسار واردا لان الراديكاليين انتهازيون ، والحزب الشيوعي من أكثر الاحزاب حرصا على الشرعية . فيبقى الاشتراكيون . وقد قال اللندي قبل انتخابه : « نحاول أن ننتصر انتخابيا فاذا فشلنا فلن نتورع عن حمل السلاح » .

المهم أن يعي اليسار الشيلي أن المشاكل تبدأ بعد الانتصار ، وأن التمسك الاعمى بالشرعية لا يخدم الا الذين وضعوا هذا الشرع ليحافظوا على مصالحهم .

الهند

هل تتسع



يشكل اندلاع ثورة اشتراكية في الهند حدثا اساسيا في الصراع العالمي . فالهند التي يزيد عدد سكانها على الـ ٥٥٠ مليونا بفئاتها الفلاحية والمدنية الغارقة في البؤس والبطالة هي واحدة من اهم المناطق القابلة للانفجار في قلب النظام الرأسمالي العالمي . وقد بدا في السنوات الماضية العشر أن الهدوء السياسي النسبي الذي ميز الهند في سنوات ما بعد الاستقلال قد اعتكر وجعل المستقبل غائما غير واضح المعالم : فحزب المؤتمر (١) الحزب الحاكم المطلق السلطة بعد الاستقلال قد عجز عن حل الازمات التي عصفت بالبلاد مما أدى الى افتقاده شعبيته وسلطته المطلقة في انتخابات ١٩٦٧ ثم تلا ذلك انشقاقه العامودي سنة ١٩٦٩ الى حزبين ، وقد رافق انحلال حزب المؤتمر صعود نجم الحزب الشيوعي في ولايات مختلفة .

وتشهد الهند اليوم في بضع ولايات منها ثورة فلاحية بقيادة النكساليين ، وهم فئة شيوعية ماوية تساند الفلاحين الفقراء في هذه الولايات وتحرضهم على احتلال اراض كانت الدولة قد منحتهم اياها بموجب الاصلاح الزراعي الذي اصدرته حكومة دلهي المركزية والذي بقي حبرا على ورق . غير أن الحركة اتسعت وشملت الاستيلاء على أراض « غير شرعية » مما ادى الى اصطدام ما بين الفلاحين والملاكين الكبار اصحاب الاراضي تلك . ومع أن الحزب الشيوعي المركزي كان قد شجب الحركة الفلاحية هذه ، الا أن عناصره وقياداته في الولايات المختلفة قد انضم الى النكساليين واخذ يشارك في الحركة مما أدى بالحزب الشيوعي الماركسي (احد جناحي الحزب الشيوعي الرسمي) الى اعلان انضمامه الى الحركة . وقد استولى الفلاحون على ما حصيلته ٢٥ الف فدان من الاراضي .

وقد ادى اتساع الحركة وشمولها اكثر من ولاية الى الاستنجاد بالحكومة المركزية لسحق الثائرين . وكان حصيلة هذا التدخل حوالي العشرين الف سجين بينهم نواب وقادة شيوعيين .

فما هي طبيعة هذه الانتفاضة ؟ وما ثقل القوى القائمة بها ؟ وما هو الاطار الاجتماعي والسياسي الذي تواجهه ؟ ومن ثم ما هي امكانيات نجاحها في تفجير الثورة الاشتراكية الشاملة في الهند ؟

النظام الهندي

في خطاب للباندنيت نهرو عام ١٩٥٤ امام مجلس الاتحاد الوطني حث على تبني النمط الاشتراكي المجتمع كهدف للسياسة الاقتصادية واضاف أن الصورة التي يراها للمجتمع الهندي هي بكل تاكيد صورة اشتراكية . وطبعا استدرك ليعرف هذه الاشتراكية بانها ليست تلك التي يروج لها في الغرب وانما يعني بها أن المجتمع هو الذي يملك اشتراكيا وسائل الانتاج ويراقبها .

والان ، بعد أكثر من عشرين عاما من الاستقلال وبعد خمس عشرة سنة من ابتداء الخطط الخمسية الاربع ، ما هو موقع الهند من الاشتراكية التي حددها لها بطل الاستقلال في أوائله ؟

تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد الهندي بسرعة كبيرة بعد الاستقلال . فبعد أن كان القطاع العام يساهم في الدخل الوطني بحوالي ١٥ بالمائة عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ أصبح يزيد الان على ٤٠ بالمائة . ويقدم المدافعون عن سياسة الدولة هذه الارقام على أنها مدخل الى الاشتراكية التي يتجه النظام الى تحقيقها في غضون عشرين سنة على الاكثر . على أن القاء نظرة على طبيعة هذا التدخل يجلو الغبار عن كل هذه الادعاءات .

ففي قطاع الصناعة والخدمات جرى تاميم فروع صناعية بشكل دفعات شملت صناعة الاسلحة وانتاج الطاقة النووية ومراقبتها في الخطة الخمسية الاولى ، اضيف اليها في الخطة الخماسية الثانية صناعات الحديد والفولاذ والصناعة الثقيلة والمصانع الكهربائية الثقيلة والفحم والبترول (٢) وسكة الحديد والطيران والنقل الجوي وبناء السفن والمواصلات والكهرباء الخ . وبقيت الصناعات الاخرى خاضعة لادارة القطاع الخاص ومبادراته باشراف الدولة عليه بدرجات متفاوتة . وقد جرى تاميم المصارف الهندية الوطنية في مطلع هذه السنة .

من الواضح أن تدخل الدولة في قطاعات كالتي أشير اليها هو انموذج من مبادرات اتخذت في دول راسمالية متقدمة وأخرى متخلفة . وقد كان اتخاذها خطوة ضرورية وملزمة لمرحلة من النمو في الصناعة الرأسمالية . وان السرعة التي تميز عملية هذا التدخل في البلدان المتخلفة وتغليفها بايديولوجية اشتراكية لا ينفي عنها صفتها وعملها الاساسيين : بناء قاعدة تحتية للبرجوازية دون أن تتحمل البورجوازية أعباء تكاليف هذه القاعدة ، فتلقي على عاتق الدولة المهام والتوظيفات الباهظة والتي تتصف بالمغامرة والتي تحتاج الى مقدرات مالية وتقنية كبيرة لا تملكها البورجوازية نفسها . ومع أن التدابير التي تتخذها الدولة في عملية التاميم هذه تضر بافراد من الطبقة البورجوازية الكبيرة . ولكنها مفيدة وضرورية للطبقة البورجوازية ككل (٣) . فهي تؤمن هدفين : تخلق أولا شروطا افضل للتسارع في النمو الاقتصادي ، وتمنع ثانيا تمركز السلطة الاقتصادية واحتكارها مما يبعد البورجوازية الصغيرة والمتوسطة عن البورجوازية الكبيرة ويؤدي من ثم الى فقدان سيطرتها المادية عليها .

أما القطاع الزراعي فمتخلف جدا بالنسبة للقطاع الصناعي . وهو ، بشكل عام ، بدائي وغير ممكن . وقد ساهمت الدولة هنا ، فساعدت الملاكين الكبار بتوفير المساعدات المالية والفنية لهم رغبة منها في تحصيل مردود اكبر في مدى قصير . ومن هنا فان الدولة قد ساعدت على توسيع الهوة ما بين الملاكين الكبار وبين الفلاحين المتوسطين والصغار وابقت مشكلة العمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضا دون أي حل .

لا شك في أن تدخل الدولة في الاقتصاد يشكل خطوة متقدمة بالنسبة لمرحلة ما قبل الاستقلال ، غير أن هذا التدخل لم يستطع أن يحقق النمو في البلاد ولو في نطاق الرأسمالية . فلم يزدد معدل الدخل الفردي باكثر من واحد في المائة خلال سنوات ما بعد الاستقلال بينما ارتفعت نسبة التضخم المالي ، وتزايدت البطالة بشكل هائل ، فبعد أن كان يقدر عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٥٦ بمليونين ونصف اصبح عددهم ٢٠ مليونا عام ١٩٦٦ ، بينما لا يجد ملايين من العمال الزراعيين عملا لاكثر من مائتي يوم في السنة وبعضهم يعمل ايام المواسم فقط . هذا فضلا عن أن المحاصيل الزراعية لا تفي بحاجات السكان .. وحاجات الهند في السنوات الاخيرة باتت معروفة . ولم تتعد الكمية الغذائية اليومية من الحبوب للفرد الواحد نصف كيلو غرام (٤) منذ عام ١٩٥٢ . وعادت الهند ففتحت ابوابها لرأس المال الاجنبي بعد أن كانت قد طردته بعد الاستقلال مباشرة . وارتفعت مساهمة رأس المال الاجنبي — والحصة الكبرى فيه للاميركيين — الى ٢٤ بالمائة من التوظيفات الخاصة في اخر خطة خماسية .

وهنا ، فان القاء نظرة على التركيب الاجتماعي والمنطقي في الهند ضروري لنرى مكان الفئات الاجتماعية على مستوى البلد باكمله ، من تخطيط الدولة ومراقبتها .

ان أهم النقاط التي يمكن تسجيلها عند أي تحليل للبنية الطبقية في الهند يمكن اختصارها على الوجه التالي (٥) :

١ — لا يتعدى حجم البروليتاريا بالمعنى الكلاسيكي الاربعين مليونا من أصل ٥٥٠ مليون ، نظرا للمستوى المتدني لنمو قوى الانتاج .

٢ — الغلبة العددية في المدن للكسبة غير الصناعيين أو الذين يعملون لحسابهم الخاص — أي البورجوازية الصغيرة . غير أن هذه الفئة ليست متسعة سياسيا : فقد انحازت اقسام منها في الماضي الى جانب البروليتاريا في نضال هذه الاخيرة .

٣ — الحجم الهائل للبروليتاريا الريفية والفلاحين المتوسطين . فهؤلاء يشكلون ٨٠ بالمائة من السكان الزراعيين وحوالي ٦٠ بالمائة من سكان الهند .

٤ — تمركز الثروات الزراعية والصناعية بأيد قليلة : يشكل الملاكون الكبار في الريف مع البورجوازية الكبيرة (أي الراسماليين الوطنيين) الذين يملكون أكبر مائة شركة صناعية حوالي واحد ونصف بالمائة فقط من السكان . ويملك الرأسماليون الكبار هؤلاء ٥٠ بالمائة من أسهم الشركات الخاصة . ومع أن الرأسماليين الكبار هؤلاء لا يتعدون النصف بالمائة من السكان غير أنهم يحصلون على ٢٨ بالمائة من الدخل غير الزراعي الوطني .

غير أن أرقاما كهذه تبقى بدون هوية اذا لم ترفق بصورة توضح النمو المنطقي غير المتكافىء .

رغم أن الاستعمار البريطاني قد سعى لخلق سوق موحدة في الهند غير أن كل مقاطعة بقيت خاضعة لنمط انتاجها الخاص . وتختلف التشكيلة الطبقية في الولايات المختلفة تبعا لاختلاف نمو قوى الانتاج مما يشكل عائقا في وجه عمل يساري على مستوى وطني : فالتحالفات مع فئة بعينها ستختلف تبعا لموقع هذه الفئة في المقاطعة . ففي ولاية كرامنداري لا فرق بين العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا وبين الفلاحين المتوسطي الحال . بينما يتعاون الفلاحون المتوسطون في ولاية رايوتواري مع الفلاحين الكبار . لذا فمن غير المنتظر أن ينضم هؤلاء الى الفلاحين الصغار في نضالهم . وقد عرفت بعض الولايات الهندية كغرب البنغال وكرالا وغيرهما ثورات فلاحية بينما لم تشهد قبلها مثلا مقاطعتي مهراجا ومايصور .

ونتيجة لظروف تاريخية لا مجال لذكرها نشأ رأس مال منطقي مستقل في بعض المقاطعات . وهو في موقع متناقض مع البورجوازية الوطنية المحتكرة . وقد أدى هذا التناقض الى صراع بينهما في الخمسينات والستينات . وقد رفع البورجوازيون المحليون شعار اقامة دويلات « لغوية » . وقد التف حول الشعار احزاب غير بورجوازية ايضا كالحزب الشيوعي في ولايات كمهراجا وأوريصا ويمايصور . وهكذا وقع الشيوعيون في شرك الشوفينية المنطقة وساهموا بتأخير خلق الوعي الوطني عند الطبقات المضطهدة . غير أن صراعا كهذا كان يحسم دائما لصالح البورجوازية الوطنية المحتكرة لان هذه تقبض على البنوك والمالية بيد من حديد لذا فانتصار البورجوازية المحلية هو انتصار محدود ولا يؤخر توسع البورجوازية الوطنية . وهكذا فان الصراع بين الطرفين لا يخفي تلاقي مصالحهما في آخر الامر .

بالاستناد الى ما قيل نستطيع أن نحدد الاقتصاد الهندي بانه اقتصاد لم يصل بعد الى المرحلة الرأسمالية بالمعنى الكامل نظرا لان ٧٥ بالمائة من سكان الهند منهمكون بزراعة بدائية . ثم ان تقسيم العمل بين الولايات غائب تقريبا وكل واحدة منها تشكل وحدة اقتصادية . ويميزها جميعا عدم تكافؤ في النمو ينعكس على التركيب الاجتماعي لكل منها . ثم ان الرأسمالية الوطنية تساهم بالنسبة في القطاع الخاص اما الفئة البورجوازية الكومبرادورية فهي غير ذات اهمية . ويتزايد الرأسمال الاجنبي بشكل مساعدات وقروض من بلدان في مختلف الكتل .

من هنا فان التناقض الرئيسي في المجتمع الهندي يصعب تعيينه . يمكن استبعاد تناقض قد يبدو رئيسيا لانه خلق صدامات في الماضي : التناقض ما بين البورجوازيات المحلية المنطقية والبورجوازية الوطنية ، فقد حل هذا التناقض تدريجيا بانضواء البورجوازيين المحليين تحت جناح البورجوازية الوطنية كما ذكرنا سابقا . كذلك التناقض ما بين البورجوازية الوطنية والامبريالية العالمية الذي بدا حادا قبل الاستقلال عندما كانت البورجوازية الكبيرة تتميز بولائها للاجانب . فقد فتحت الهند مصراعيها للراسمال الاجنبي في السنوات الاخيرة . وتبقى الهند على أي حال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالراسمال العالمي .

يبقى التناقض ما بين الرأسمالية الوطنية والفئات التي تستغلها مباشرة أو غير مباشرة (من خلال البورجوازية المحلية) من عمال وفلاحين ومعدمين ، والتناقض ما بين هذه الفئات والامبريالية العالمية . ان تغليب احد هذين التناقضين على الاخر هو الذي يحكم نضالات الاحزاب اليسارية في الهند منذ بداية عهد الاستقلال حتى الانتفاضة الفلاحية الاخيرة .

الاحزاب الشيوعية

أسس الحزب الشيوعي عام ١٩٣٣ وكان اولى مهامه اقرار تحالفه مع حزب المؤتمر ، الحزب الهندي الوطني بزعامة غاندي . وقد تارجح تقييمه لحزب المؤتمر بين اعتباره تقدميا لدفاعه عن الاستقلال واعتباره رجعيا متواطئا مع الاستعمار .

وفي الحرب العالمية الثانية ، ندد الحزب بالحرب بوصفها تخاض بين قوى الامبريالية . ولكنه عاد واعتبرها حربا ضد الفاشية عندما دخلها الاتحاد السوفياتي . وانحاز الحزب الى جانب بريطانيا بينما تابع حزب المؤتمر مناداته بالاستقلال عنها . فعزل الحزب الشيوعي عن الجماهير الوطنية الهندية في سبيل تبرير موقف الاتحاد السوفياتي . وكي لا يكرر الحزب هذه الغلطة فقد أخذ من يومها مواقف وطنية شوفينية كموقفه مثلا من حرب الهند وباكستان وقضية كشمير والحرب الهند — الصينية .

وقد كان اهم نضال ثوري قام به الحزب هو قيادة الثورة الفلاحية التي قامت في تلنغانا في ولاية اندرا برادش عام ١٩٤٦ . وتبعتها ثورات في ولايات اخرى كغرب البنغال ، وكرالا ، وطانجور وانشأت سوفياتات فلاحية . واحتلت الاراضي بالعنف وقتل الملاكون . ومع أن الحزب الشيوعي الوطني لم يشجع هذه الثورات غير أن الشيوعيين المحليين قد ساهموا فيها . فكان أن انجرت اللجنة المركزية للحزب الى دعم هذه الثورات وحارب الفلاحون السلطة وجيشها حتى عام ١٩٥٠ دون أن يهزموا . ولكن الحزب الشيوعي ترك القتال فجأة ليعلن دعمه لنهرو وسياسته الخارجية التقدمية ، لان الاتحاد السوفياتي كان قد فعل ذلك .

وخلال فترة ٥١ — ٦٤ ، كان نضال الحزب برلمانيا في جملته . وقد شارك — كما قلنا سابقا — في هذه الفترة في الثورات المحلية التي قامت في بضعة ولايات مطالبة بالدولة « اللغوية » . وكان موقف الشيوعيين هذا يلف حولهم جماهير رفعتهم الى البرلمان . ولكنهم اكتفوا بهذا القدر من النجاح ولم يستغلوا التفاف الجماهير حولهم لبلورة نضالهم ضد البورجوازية المحلية ، أي بلورة وعي الجماهير الطبقي .

عام ١٩٦٤ انشق الحزب على اثر الحرب الصينية — الهندية الى حزبين : الحزب الشيوعي (اليميني) والحزب الشيوعي (الماركسي) . ومنذ انشقاقهما (٦) يدعي كل واحد منهما تمثيل الحزب الشيوعي الوطني ويبلغ اعضاء الحزب اليميني ١٧٣ الف عضو بينما يبلغ عدد اعضاء الحزب الماركسي ٧٦ الفا . (احصاءات ٦٧) .

ويتبع الحزب الشيوعي (اليميني) سياسة موسكوية محافظة تضعه احيانا على يمين احزاب بورجوازية وطنية كحزب المؤتمر الجديد (حزب رئيسة الوزراء) . ولكنه انجر في الحوادث الاخيرة الى موقع الاحزاب الشيوعية الاكثر ثورية . وقد كان احد المعتقلين الامين العام للحزب الشيوعي اليميني شيربساد دانج .

أما الحزب الشيوعي (الماركسي) فوجوده الاكبر في غرب البنغال . وقد شكل الحزب مع احزاب عمالية اخرى جبهة متحدة فازت على حزب المؤتمر في انتخابات ١٩٦٨ والتي تلتها عام ١٩٦٩ باكثرية ساحقة . ان هذا الوجود في غرب البنغال ، احدى الولايات التي تشهد الثورة الفلاحية ، هو مهم جدا نظرا لان هذه الولاية هي من اهم المناطق الصناعية في الهند . وعاصمة غرب البنغال هي كالكوتا ، اكبر مدينة في الهند ، وتكثر فيها مزارع الشاي والقنب . والملاكون المحليون هم من البورجوازية الهندية في مجموعها (أي أنه لا مشاكل منطقية) . والتوظيفات البريطانية هنا كبيرة . وهناك نظام تعليم انكليزي خلق فئة من المثقفين الثوريين ذات نضال وايمان بالثورة المسلحة . هذا ، فضلا عن وجود طبقة عمالية ذات نضالات نقابية واسعة .

وأدى نجاح الحزب الشيوعي الماركسي الى اشراكه في الحكومة المحلية لغرب البنغال . ومع أن الحزب لم يستفد من وجوده في الحكومة لحل مشاكل جذرية كالاصلاح الزراعي الذي اقرته الحكومة المركزية دون أن يطبق ، غير أنه لم يقمع الاضرابات العمالية التي قامت أيام حكمه والتي اخذت شكل احتلال للمصنع حتى تنفيذ المطالب ، كذلك اضرابات الموظفين الصغار لزيادة معاشاتهم . وتغاضى الحزب أيضا عن حملة الاستيلاء على الاراضي البور التي بدأها الفلاحون . وأعفى الفلاحين من الفوائد المستحقة عليهم . غير أن كل هذه النضالات كانت تخاض بمبادرات خارجة عن مبادرته (أي كان يؤيدها ويلحق بها في ما بعد) وكان الحزب يرى أن المكسب المفترض من اشراكه بالوزارة لا يتعدى كون هذا الاشتراك وسيلة لجعل الجماهير تلتف حوله ولكن لماذا؟ ألكي توصله مجددا الى البرلمان ؟ لقد عبر الحزب الشيوعي الماركسي عن تشاؤمه بالنسبة الى القيام بثورة اشتراكية في الهند في الوقت الحاضر ، ولذا آثر النضال من داخل البرلمان حاصرا هذا النضال بحدود المشاكل غير الجذرية دون محاولة تخطيها الى حدود اخرى واضعا أمام عينيه شبح الرعب من الجيش الهندي الذي لن يقف — برأيه — مكتوف اليدين عند أول تهديد جدي للبورجوازية المحلية .

عن هذا الحزب الشيوعي (الماركسي) انشق الحزب الشيوعي (الماركسي — اللينيني) ويعرف اعضاؤه بالنكساليين نسبة الى نكسلباري ، وهي مقاطعة في ولاية غرب البنغال وقادة هؤلاء هم من مقاتلو الحركة الفلاحية عام ١٩٤٨ التي اندلعت في تلنغانا بشكل رئيسي وكذلك في نكسلباري وغيرها من مدن ومقاطعات ولايات اخرى . وعند انشقاق الحزب الشيوعي عام ١٩٦٧ بقي النكساليون في الحزب الماركسي على أمل أن يدفعوه الى النضال القومي (بدل النضال البرلماني الذي أنتهجه) من الداخل . وعام ١٩٦٥ قام النكساليون الذين كانوا لا يزالون في الحزب الشيوعي (الماركسي) باحتلال الاراضي التي كان الملاكون الكبار ما زالوا يستولون عليها بطريقة غير شرعية . واستولى النكساليون على المحاصيل الزراعية وحاربوا البوليس والملاكين باسلحة بدائية . وحاولت اللجنة المركزية للحزب الماركسي أن تثني الفلاحين وقادتهم عن المضي في أعمالهم ولكن المساومة مع هؤلاء لم تكن ممكنة . وعام ١٩٦٧ طرد الحزب الماركسي ١٩ عضوا أحدهم من اللجنة المركزية المحلية في غرب البنغال . وشكل هؤلاء محورا ما لبث أن جذب اعدادا من أعضاء الحزب وجماهيره . واعلن الحزب الجديد عن نفسه عام ١٩٦٩ . وقد شكل اعلان الحزب ونضالاته احراجا للحزب الماركسي الحاكم في غرب البنغال : فمن جهة كان عليهم ان يقصوه لارضاء حلفائهم في الحكومة ومن جهة أخرى كانت جماهيرهم تنظر الى سياسة الحزب الجديد المعادي للاقطاع نظرة تقدير . وكان أن اندفع الحزب الماركسي بداعي المزاحمة الى أن يقوم بنضالات مشابهة ، فيدفع بالفلاحين الى الاستيلاء على المحاصيل الزراعية بينما منع النكساليون عن أعمال مشابهة بواسطة البوليس (كان وزير الداخلية في هذه المقاطعة احد أعضاء الحزب الماركسي) . وكانت الحصيلة أن ضاع مجهود كبير في الاقتتال بين الحزبين ، وان انتشر ، بالرغم من ذلك ، النضال الفلاحي في غرب البنغال بشكل واسع .

ويمكن تلخيص استراتيجية الحركة النكسالية بنقاط ثلاث (٧) :

١ — ترفض الحركة النضال البرلماني وتهدف الى توحيد الفلاحين والعمال للصراع باتجاه السلطة .

٢ — ترى أن الدولة هي عميلة للامبريالية الاميركية والامبريالية الاشتراكية السوفياتية وحامية لمصالح الطبقة الكمبرادورية والاقطاع ولذا يجب تحطيمها .

٣ — التناقض الرئيسي هو بين الاقطاع والشعب الفلاحي الفقير .

وقد امتدت الثورة الى الولايات العشر التالية : اندرا برادشي ، بهار ، كرلا ، مهراجا ، مايصور ، اوريا ، ينجاب ، تاملنادو ، اوتارا برادش ، وغرب البغال . أما الفئات التي تدعم النكساليين فهي من جهة الفئات القبلية المنبوذة او الفلاحية المعدمة التي لا أمل لها الا بالثورة ، ومن جهة أخرى العمال في المدن الذين عرفوا ثورات مشابهة مثلا . ثم الطلاب الذين بدأوا يتجهون للانضمام الى الحركة . وهذه هي البؤرة الاساسية لهم في المدن .

ولا يستعمل النكساليون في عملية تحليلهم لصراع الطبقات الاطر الغربية ، بل يستعينون بالسؤال الماوي « من هم اعداؤنا ومن هم اصدقاؤنا ؟ » ولا يصنفون في عداد الاعداء سوى الملاكين الكبار ويسعون لجر بقية الفئات الفلاحية الى مواقعهم الثورية .

أما عن أساليب الصراع المتبعة في القرى فقد تعدت الاستيلاء على الاراضي البور والاستيلاء على المحاصيل الى الاستيلاء على أراضي الملاكين الكبار والامراء السابقين . وقد نظم النكساليون العمال الزراعيين الذين يملكون أرضا في محلات الاستيلاء هذه وساهموا في حمايتهم من البوليس والملاكين الكبار . كذلك نظموا العمال الزراعيين الذين يعملون بجمع المحاصيل وحثوهم على طلب رفع اجورهم ودعموا اضراباتهم .

وهدد النكساليون التجار والمرابين الذين يتقاضون احيانا فائدة تصل الـ ٧٥ بالمائة لتخفيضها والغائها احيانا .

ويعقد النكساليون الندوات والاجتماعات العلمية للنقاش السياسي في القرى وفضح الاقطاعيين .

كذلك انشاوا مجالس شعبية بدات تاخذ مكان السلطة في الاراضي المحررة .

واقام النكساليون محاكم ثورية حاكموا فيها الخونة . ويحارب بعض الاعضاء في الغابات والجبال ضد الجيش مع القبائل مستعملين البنادق التي غنموها من معارك سابقة او ، وهذا بشكل اوسع ، يستعمل الثوار الاسلحة البدائية كالقوس والنشاب والفؤوس .

ما هي الصعوبات التي تواجه النكساليين ؟

ان احدى المشاكل الرئيسية التي تواجه اي عمل يساري في الهند هي ان وجود اليساريين الذين توارثه بعدهم النكساليون ينحصر في حوالي عشر ولايات في الهند تفصل بينها ولايات اخرى لم تعرف نضالا جماهيريا او فلاحيا قط وتتنازع الهند تيارات رجعية وعنصرية ويمينية متطرفة منظمة في تنظيمات واحزاب كالسوانترا وجان سانغ . فالاول هو حزب الرأسماليين الكبار والامراء والاقطاعيين وحزب جان سانغ هندوسي شعبي لقاعدة برجوازية صغيرة وفلاحية وهو حزب فاشي ضد الاسلام وضد الشيوعية . ووجود احزاب كهذه يشكل عاملا اضافيا لاعاقة تطور الوعي الطبقي عند الجماهير . ولذا فان استلام الشيوعيين للسلطة في احدى هذه

— البقية على الصفحة — ١٥ —

١ — حزب المؤتمر : حزب غاندي . ناضل في سبيل الاستقلال عن بريطانيا . ثم حكم الهند المستقلة بقيادة نهرو بعد مقتل زعيمه الاول . واليوم تتزعم جناحه الحاكم انديرا غاندي ابنة نهرو ورئيسة الوزراء ، بعد أن « طردها » الجناح المحافظ من الحزب مكرسا بذلك الانشقاق بين الجناحين .

٢ — ان التأميمات هذه لا تطبق بدقة في كل الاحوال . ففي مجال البترول مثلا شاركت الدولة في غرب بنغال — احدى الولايات الهندية — الشركة الخاصة ستاندرد اويل كومباني ، كذلك في أسام شاركت اسام اويل كومباني ، دون ازاحة ادارتهما .

٣ — هذا ما عبر عنه رئيس غرفة التجارة والصناعة عندما قال معلقا على توزيع المهام ما بين القطاع الخاص والقطاع العام ان التوزيع هنا كان مشابها للتوزيع الذي اقترحته غرفة التجارة والصناعة نفسها . أما بالنسبة لتأميم البنوك الوطنية ، فقد جاءت هذه الخطوة في نطاق محاولة استعادة الصيت التقدمي الذي افتقدته الطبقة الحاكمة في السنوات القليلة الماضية . فضلا عن أن تأميم المصارف ليس محتكرا على البلدان الاشتراكية ، كما أكدت انديرا غاندي في بيانها التي أعلنت فيه التأميم ، بل يعمل به في البلدان غير الاشتراكية كذلك .

٤ — يخفي هذا الرقم الفرق الخيالي في الاستهلاك ما بين الفئات الفقيرة والفئات الغنية . ويخفي أيضا عدم عدالة التوزيع المنطقية (من منطقة) لغياب السوق الموحدة الوطنية للحبوب في الهند .

٥ — انظر مجلة « اليسار الجديد » البريطانية عدد ٦١ ، مقال « زوبعة في الهند » لغهاند ديسي .

٦ — خلال الحرب الهندية الصينية اعتقل بعض من أعضاء الحزب الشيوعي — الذين انشقوا لاحقا عن الحزب — وأصدرت قيادة الحزب — الموسكوبيين الذين دعو لاحقا باليمينيين — بيانا دعت فيه الى حماية الوطن ضد المعتدين الصينيين . ومع أن الشق الماركسي ينفي أنه يدين بولائه للصين الا أنه استنكر شوفينية الشق اليميني وأعلن اعضاؤه الانشقاق فور خروجهم من السجن .

٧ — مجلة « اليسار الجديد البريطانية » عدد ٦١ . مقال « النكساليون » لغوتام ابا .

نقد الكتب

طفيليّة فكريّة تنمو على هامش الاتجاهات الماركسيّة

إلياس مرقص

في الوقت الذي يتلمس فيه العمل الثوري العربي طريقه الوعر الشاق نحو انضاج « نظرية ثورية » ، وفي الوقت الذي يحتدم فيه النقاش ، بين فصائل اليسار ، حول جملة من المسائل ، ومن أهمها قضية الحزب الجماهيري ، بناؤه ، طبيعته ، دوره ، في هذا الوقت لا بد أن تختلط الامور ، وأن تموه الحقائق ، وأن يتضلل الكثير من الافراد والفئات والتنظيمات تحت شعارات « الثورية » و « النظرية العلمية » و « الماركسية اللينينية » ... ولو ألقينا نظرة على الذين يتحدثون باسم الماركسية اللينينية ، لوجدنا الياس مرقص امامهم ومقدمهم (١) .. فمن يمعن النظر في كتاباته ، يجد أن صاحبها ينطلق من قناعة تامة بأن دراساته حول الماركسية (٢) هي التي تمهد الطريق نحو ايجاد ماركسية لينينية عربية ، ورسم ملامح الحزب البروليتاري العربي .

ولا بد لنا في هذه الحالة أن نتبين حقيقة الامر ، فنبذل محاولة لمعرفة النمط الفكري الذي يطبع كتابات الياس مرقص ، أي الخلفية الايديولوجية التي تحكم مفهومه للماركسية اللينينية وتصوره للعمل الثوري العربي ، وقدرة هذا الاتجاه على التعبير عن مصالح الطبقات التي تملك الامكانية الموضوعية للقيام باية عملية ثورية تتجاوز الواقع الذي يسرف السيد مرقص بوصفه : الامبريالية ، التخلف ، الاقطاع ، الرجعية ... الخ .

والذي يتوفر على دراسة كتابات السيد مرقص لا مناص له من تحمل أكبر العناء . والسبب في ذلك ليس كثرة مؤلفاته وضخامة حجمها ، بل لان من عاداته الاصيلة في الكتابة : الاطالة ، الترداد ، التلخيص ، لا بل تلخيص التلخيص لنفس الموضوعات في كتبه المختلفة ، وفي الكتاب الواحد ، ولو اقتصر الامر على ذلك لهانت المسألة ، الا أنه يتبع نظاما معينا في العرض لا يمنح سياق البحث منهجية معينة يجب توافرها في أي سياق علمي : فطريقة العرض ، عدا عن كونها لا تفي بمتطلبات المنهج الوصفي ، من حيث الاحتفاظ بالسياق التاريخي للاحداث وتأمين الترابط الشكلي بين المفاهيم ، ابعد ما تكون عن المنهج العلمي الذي يتطلب توافر عناصر أهمها : تحديد المدركات ، توضيح العلاقة بين المدرك وموضوعه ، التمييز بين مستويات مختلفة للبحث ... فبدلا من هذا نجد في كتاباته ، اضطرابا في تحديد المفاهيم ، وخلطا بين المواضيع ، وقفزا من حيز نظري الى حيز اخر ... واذا كان المجال هنا ليس مخصصا لدراسة « منهجية » السيد مرقص ، فان هذه الملاحظة المنهجية ، قصد منها الاشارة الى اننا سنعتمد في مقالنا هذا على كتاب واحد من كتبه « نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن » ، فهذا الكتاب يمثل « عينة » من نتاجه ونموذجا لسائر مؤلفاته ، حيث يحشر الكاتب مختلف الموضوعات ، ويستعيد نقاش معظم المسائل الواردة في الكتب السابقة ، حتى يصح القول بأن هذا المؤلف هو «معجم» لمجمل المفاهيم والاتجاهات التي ظهرت في الادب الاشتراكي العالمي والعربي .

وحتى لا نضيع ونضيع القراء في متاهات الياس مرقص « الفكرية » فاننا سنركز البحث على عدد من الموضوعات المحددة : التشكيلة الاجتماعية ، الامبريالية ، الطبقي والقومي ، نقد اليسار .

أ ــ التشكيلة الاجتماعية :

ان انتعرض لجملة من المسائل كالامبريالية والقومية والوحدة والحزب ، يجب أن تسبقها محاولات للتعرف الى مفهوم الياس مرقص للتاريخ ، اذ يبدو أن صاحبنا « يطور » الماركسية بشكل لا أساس له في كل ما كتبه ماركس وانجلز . فهو يقول مثلا : « ان « العالم » ليس تشكيلا اجتماعيا ــ اقتصاديا ، ولا تراكبا لعدة تشكيلات اجتماعية ــ اقتصادية وحسب ، بل هو العالم المؤلف من مجتمعات ، من أقطار ، من أمم ، من دول ، من سياسة وخطوط ، وافكار ، وجيوش ، الخ ، الخ ، أي لان فيه اشياء من نوع الوحدة الفرنسية ، والوحدة الالمانية والوحدة العربية ... » (صفحة ٤٠٤) . ماذا نجد لو عدنا الى النظرية الماركسية للتاريخ ؟ فمنذ البيان الشيوعي ، وفي كل الكتابات اللاحقة : مقدمة ١٨٥٧ ، ومساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ، ورأس المال ، يقدم ماركس نظرية عامة قوامها أن العالم مؤلف من تشكيلات اجتماعية ، وأن كل تشكيلة هي وحدة معقدة مؤلفة من انماط انتاج مختلفة يغلب عليها نمط معين من الانتاج : اقطاعي أو رأسمالي أو اشتراكي . كذلك فان كل نمط انتاج هو بدوره وحدة معقدة تتالف من عدة عناصر : اقتصادي ، سياسي ، ايديولوجي ، نظري . والذي يميز نمط انتاج عن الاخر علاقات هذه العناصر فيما بينها أي كيفية ترابتها وانتظامها وتمحورها داخل البنية الاجتماعية . والذي تؤكد عليه كتابات ماركس وانجلز ، ولينين فيما بعد ، أن العنصر الاقتصادي هو الذي يحدد العلاقات بينه وبين بقية العناصر ، ثم بين نفس هذه العناصر ، وهو الذي يحدد بالتالي طابع نمط الانتاج في اية تشكيلة اجتماعية معينة : « في العلاقة المباشرة بين المنتج ومالك وسائل الانتاج يجب أن نفتش عن السر العميق والاساس المخفي للبناء الاجتماعي » (٣) (ماركس) . ويجب أن لا يتبادر الى الذهن أن العلاقة بين الاقتصادي وبقية العناصر هي علاقة سببية آلية بمعنى أن السياسة والايديولوجية هي بمثابة النتيجة للعلاقات الانتاجية ، كما أنها ليست علاقة شبيهة بالعلاقة بين الجوهر والاعراض . فاذا كان العنصر الاقتصادي هو الذي يحدد طبيعة أي نمط من الانتاج ، فانه لا يكون دائما العنصر المسيطر على نمط الحياة الاجتماعية . وهذه السيطرة لاي عنصر من عناصر البنية الاجتماعية محكومة بطريقة تمازج عناصر ثلاث تتشكل منها اية بنية اقتصادية : المنتج ، وسائل الانتاج ، مالك هذه الوسائل او الغير منتج ، ففي نمط الانتاج الرأسمالي يمكن القول « ان نمط انتاج الحياة المادية يحكم عامة نمو الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية » (ماركس). أما في انماط الانتاج الاخرى ، ولناخذ النمط الاقطاعي مثلا ، نجد أن نماذج العناصر الاقتصادية التي ذكرت سابقا يفرض سيطرة الايديولوجية بشكلها الديني على الحياة الاجتماعية . فالكنيسة كمؤسسة ايديولوجية في المجتمع الاقطاعي الاوروبي كانت اقدر على حماية علاقات الانتاج من أية مؤسسة اخرى ايديولوجية او سياسية .

فماذا يعني اذن الحديث عن السياسة والافكار والجيوش والوحدة الى جانب « التشكيل الاقتصادي ــ الاجتماعي » ؟ هل هي مفاهيم ذات موضوعات مستقلة بحيث يمكن تفسيرها خارج التشكيلة الاجتماعية بالمعنى الذي حدده ماركس لاية تشكيلة ؟ ان تحليلات ماركس وانجلز بعيدة كل البعد عن الاتجاه الذي ينزلق اليه السيد مرقص ، لان هذا الاتجاه في التفكير يسقط من حسابه العلاقة بين البنية التحتية (نمط انتاج الحياة المادية) والبنية الفوقية التي تشكل الشرط الاساسي لاعادة عملية الانتاج في ظل علاقات انتاجية معينة . فالجيش هو احدى المؤسسات التي تشكل جهاز الدولة القمعي . والدولة « كقوة خاصة للقمع » تؤمن للطبقة المسيطرة الشروط السياسية لاعادة انتاج علاقات الانتاج التي هي في النهاية علاقات استغلال . والسياسة هي الممارسة السياسية للطبقات ، أي الصراع السياسي بين الطبقات . والافكار هي تعبيرات ايديولوجية (تصورات ، قيم ، مفاهيم ، معتقدات) بواسطتها تبرر الطبقة سيطرتها وتعمل على تخليدها . وهكذا فان السيد مرقص يقوم بعملية « تكديس » للمفاهيم ، دون أن يحدد علاقة هذه المفاهيم بموضوعاتها ، أي دون ان يعين المستوى الذي يبنى المفهوم على صعيده ، وتصبح المفاهيم بذلك جوفاء ، مجردة من كل محتوى نظري . والنتيجة الطبيعية افقار المفاهيم عوضا عن اغنائها وتطويرها ، أو تشويهها عبر خلفيات ايديولوجية وسياسية معروفة : انتهازية شوفينية ، يسارية ، فوضوية .. الخ والسيد مرقص اشد براعة ، في استخدام هذا القاموس من أي انسان اخر .. ثم ان صاحبنا شغوف باستخدام المعادلات في تحليلاته « العلمية » . وكأن مجرد استخدام علامات الجمع والمساواة كاف لاضفاء الطابع العلمي على الدراسة . يقول السيد مرقص ملخصا النظرية اللينينية : « ان النظرية اللينينية تتلخص في المعادلة التالية : البروليتاريا ــ المراتب الملوثة زائد الفلاحون الكادحون (وسائر الفلاحين في عملية الثورة الديمقراطية) زائد الامم المضطهدة والمستعمرة بما فيها البورجوازية الوطنية والى حد ما ضد الامبريالية زائد الرأسمالية زائد الاقطاعية ونظم الاستبداد والتخلف زائد احزاب الانتهازية العمالية » (صفحة ٢١٠) ماذا تقدم هذه « المعادلة » من تطوير للينينية ؟ قطعا سيكون الجواب لا شيء ! لان الياس مرقص لا يبذل اية محاولة جدية لاعادة اكتشاف المفاهيم ، التي يجمعها في «معادلته» ، في اوضاعنا الراهنة . ما هي طبيعة الامبريالية اليوم ؟ وماذا تمثل بالنسبة لعملية تحقيق فائض القيمة ؟ وما هو التناقض الاساسي للنظام الامبريالي ؟ ثم ما هي علاقة الامبريالية ببنى التخلف والاستبداد ؟ كيف تطورت اشكال قبول أو رفض البلدان المتخلفة للامبريالية ؟ ما هي امكانات التحرر من سيطرتها ؟ ما هي علاقة الامبريالية بالمسألة القومية في البلدان العربية ؟ لا جواب على هذه الاسئلة ، بل تاكيدات جوفاء : « ثورة وحدوية » او « مسالة الاستعباد الامبريالية هي عند العرب مسالة قومية ساطعة ، مسالة قومية مضاعفة : التجزئة العربية والصهيونية مسألتان قوميتان » او « المحتوى الاساسي للثورة العربية هو المسألة القومية » .. الخ. هذه التاكيدات تجعل صاحبها يترك العنان «لتخيلاته» السخيفة ، فاذا به «يتقيأ» (١) جملا « ثورية » مثل : « عبد المنعم رياض (...) أهم من كل قيادات البروليتاريا العربية (حتى لو كانت فعلا قياداتها ، وهذه ليست الحال) » . او « ماذا يكون موقف لينين لو كان مصريا يعمل في العشرينات من هذا القرن ؟ » .

ب ــ الامبريالية :

يقول الياس مرقص « ان الامبريالية نظام علاقات معقدة ، علاقات استغلال واضطهاد ، عالمية ، واقعية ، ليست طبقية فقط ، بل أيضا قومية (واذا شئتم عرقية وجغرافية وطائفية واقليمية الخ الخ الخ » (صفحة٢١٢). وسننطلق من « نظام العلاقات » هذا لتحديد العلاقة بين الامبريالية والقومية ، ومن ثم بين ما هو قومي وما هو طبقي . ولن نتطرق في هذا المجال الى بحث تطور العناصر التي تشكل الامبريالية (السيطرة على المواد الاولية ، تصدير السلع ورؤوس الاموال ، الثورة التكنولوجية ... الخ) . . ولكن الذي يهمنا ، ويهم السيد مرقص ايضا ، هو تبيان التطور الذي طرأ على اشكال الاستغلال والاضطهاد الذي تمارسه الامبريالية على شعوب البلدان المتخلفة ، ومن بينها البلاد العربية .

والملاحظ أن هناك فكرة عامة عن الامبريالية تحكم كل « تحليل » السيد مرقص لمسائل القومية والطبقة والحزب .. فالامبريالية تعني بالنسبة له ، بالرغم من كل أحاديثه عن نظام العلاقات وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، القهر القومي للشعوب والاضطهاد المباشر للامم ، هكذا دون بحث لطبيعة هذه العلاقات المعقدة واثرها على اشكال السيطرة والاضطهاد ، وعلاقة كل ذلك بما يسمى صراع الطبقات وحركات التحرر الوطني (عفوا للبيان الشيوعي اذا استخدمنا تعبير « ما يسمى » اذ يبدو ان اربعة عشر عاما في « خدمة » الفكر الماركسي لم تؤد بالسيد مرقص الى ادراك مضمون الصراع الطبقي ومغزاه .)

ما هي الظاهرة التي يتعامى عن ادراكها السيد مرقص؟ كون الامبريالية ، التي مارست ، ولا تزال تمارس في بعض الاماكن ، اضطهادا قوميا للشعوب عن طريق التسلط المباشر ، قد أخذت تنتقل الى طور اخر ، وذلك بدفعها الدول المتخلفة ، وبالضبط البورجوازيات الوطنية في هذه الدول ، الى التحرك في اطار النظام الامبريالي . ويؤكد هذا الاتجاه معظم الماركسيين الذين يهتمون بدراسة الامبريالية ، يقول حمزه علوي موضحا هذا التطور : « لقد انجزت معارك التحرير الوطني منذ أيام لينين حتى يومنا هذا استقلالا ــ شكليا على الاقل ــ محطمة بذلك شكل التسلط الاستعماري المباشر » (٢) الى أن يقول «كذلك تحاول الرأسمالية الجديدة اشراك بعض قطاعات البورجوازية المحلية وملاك الاراضي الاغنياء في أعمالها لكي يؤمنوا لها تطمينا سياسيا . وتحاول في نفس الوقت الحفاظ على هذه العناصر بالتلاعب وفي السيطرة على جهاز الدولة .. الخ » (٣) . كذلك يلاحظ بيار جاليه مع عدد من المحللين ، ان الامبريالية أخذت تقوم ، منذ الحرب العالمية الثانية بغية مجابهة الكتلة الشرقية ، بعملية « احتواء اقتصادي وسياسي » للبلدان المتخلفة . والنتيجة لهذا التطور ، أي الاتجاه نحو « الاحتواء » ، هو أن البورجوازيات الوطنية في بلدان العالم الثالث لا يمكن أن تنمو بشكل مستقل ، بل على العكس فان نموها أصبح محكوما بضرورات نمو رأس المال الاجنبي . ويقول بيار جاليه بهذا المعنى : « ان ايجاد صناعات في البلدان المتخلفة لا يعني تصنيع هذه البلدان . ففي أغلب الاحيان لا تنتظم هذه الصناعات ضمن خطه او برنامج لتنمية البلد المتخلف ، ولكن على العكس ، تنتظم ضمن استراتيجية الاحتكارات الامبريالية التي تضبطها بالاشتراك مع رؤوس أموال خاصة أو رسمية محلية » (٤)

هذه النتائج تساعدنا على تحديد الدور الذي أدته البورجوازيات الوطنية في البلاد العربية . فمعظم هذه البلدان ــ باستثناء فلسطين ــ قد تخلصت من التسلط الاستعماري المباشر ، منذ زمن يمكن اخذه بعين الاعتبار في حسابات التحول والنمو .. وقد خاضت البورجوازيات الوطنية نضالات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية حادة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية . الا أن الاسئلة التي تفرض نفسها في ضوء التحليل الذي نسوقه هي التالية : ما هي حصيلة هذه النضالات التي خاضتها البورجوازيات الوطنية تحت شعارات الحرية والوحدة

✶ ● ✶

والاشتراكية أو العدالة الاجتماعية ..؟ ما هي قدرة هذه الشعارات على تحريك الجماهير العربية وتنظيمها ، وبالتالي على التحرر من علاقات الاستغلال الامبريالي ؟ ما هي قدرة الطبقات التي ترفع هذه الشعارات وامكاناتها الثورية ، في ظل ما سميناه سابقا « الاحتواء السياسي والاقتصادي ؟ هذه الاسئلة لا بد أن تسوقنا الى بحث العلاقة بين ما هو « قومي » وما هو « طبقي » باعتبار أن السيد مرقص يرى أن المضمون الحقيقي للثورة العربية هو مضمون قومي ، وان القضية هي في جوهرها قومية قبل كل شيء .

ج ــ القومي والطبقي :

لا بد أن نشير الى كيفية نشوء المسالة القومية في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء .

أما بالنسبة للمجتمعات المتقدمة فان تحليلات ماركس وانجلز واضحة بهذا الصدد ، فنشوء القومية كان مرافقا لصعود طبقة الى السلطة (البورجوازية الكبيرة) ، وكان مرتبطا بتطور علاقات الانتاج ، اي انه كان ملازما لثورة في العلاقات الانتاجية . فالقومية (كوحدة ادارية وسياسية وثقافية واقتصادية) كانت ضرورة تاريخية في المجتمعات الصناعية . بقدر ما كان نمط انتاج الحياة المادية لوحدات متميزة ومنفصلة (أقاليم ، أقطار) يفرض توحيدها كضرورة جوهرية لاستيعاب تطور قوى الانتاج وباتجاه نشوء علاقات انتاج جديدة .

واذا أخذنا البلدان العربية نجد أن فكرة « القومية » ظهرت في أوساط المثقفين في القرن الماضي عبر الانفتاح على الثقافة البورجوازية الاوروبية . وبالطبع فان هذا الانفتاح ما كان ليخلق لدى المثقفين وعيا لمسألة الوجود القومي ، وما كان ليحملهم على طرح مسألة « الدولة العربية » ، الا في ظروف السيطرة الاستعمارية المباشرة والاضطهاد القومي . وبقدر ما كانت تقسو ظروف السيطرة الاستعمارية ، كان وعي المسألة القومية يتخذ شكلا حادا وعنيفا . الا أن الذي يهمنا ملاحظته هو الظاهرة التالية : ان تطور المسألة القومية في البلدان العربية يبين على ان شعار القومية كان مرتبطا ، في كل مرحلة تاريخية ، بطبقة معينة او بتحالف طبقي معين . « فالوجود القومي » و « الوحدة العربية » و « القضاء على الصهيونية » هي شعارات لا يمكن تفسيرها الا في اطار علاقات القوى داخل النظام الاجتماعي وخارجه ، اي في اطار الصراع السياسي (الطبقي) والايديولوجي . وحتى في حالات السيطرة الاستعمارية المباشرة ، حيث كانت القوى الامبريالية تسيطر بالقوة على المؤسسات السياسية الوطنية ، لم يكن يتم ذلك دون التحالف مع القوى العميلة في الداخل ، مما يعني أن الصراع ضد الامبريالية (النضال القومي) كانت تحدد اشكاله طبيعة العلاقات والتناقضات الطبقية في البنية الاجتماعية لاي بلد عربي في أية مرحلة معينة من مراحل مواجهته للاستعمار .

هذه الظاهرة ، أي ارتباط المسالة القومية بالعلاقات الطبقية ، مضافة الى الظاهرة التي تحدثنا عنها اعلاه ، أي « الاحتواء » الامبريالي الاقتصادي والسياسي للبورجوازيات الوطنية ، هاتان الظاهرتان تشكلان مفتاحا لتفسير ما يسميه الياس مرقص « بالامكانية الثورية » التي تتيحها الامبريالية للمسألة القومية . فالامكانية الثورية هذه ليست امكانية مجردة وانما امكانية طبقة او تحالف طبقات على التحرر من أشكال السيطرة الامبريالية . واذا كانت البورجوازيات « الوطنية » قد استطاعت بتركيزها على المسالة القومية ان تحرك الجماهير وأن تقوم بانجازات معينة أهمها التحرر السياسي ــ الذي يبقى تحررا شكليا ــ فانه أصبح من الواضح أن قدرة هذه البورجوازيات على تنمية اقتصاد متخلف أصبح محدودا للسبب الذي يذكره جاليه نفسه. وان نظرة عامة على تطور البنى الاقتصادية في الدول العربية تشير الى أن أي مجتمع عربي لم يشهد ثورة في علاقات الانتاج ، الثورة الوحيدة التي تفرض القيام بعملية التوحيد والتي تمنح المسالة القومية مضمونها ومغزاها .

لقد أصبحت البورجوازيات الوطنية عاجزة وحائلة دون تطوير قوى الانتاج العربية ، بحكم وقوعها اسيرة العلاقات الانتاجية التي يفرضها النظام الامبريالي . والوجهة العامة لتطور هذه البورجوازيات تشير الى ذلك : مهادنة الرجعية ، عودة رأس المال الاجنبي ، الاعتراف «الغير» مباشر باسرائيل. وهذا يعني أن الامكانية الثورية (التفلت من شبكة هذه العلاقات) يملكها اولئك الذين يحسون بأنهم ضحية هذا النظام . ومن هم هؤلاء ؟ سوى الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين والفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة . ولا يجدي الاستشهاد الشكلي والمصطنع بلينين « يا عمال العالم اتحدوا ، ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدي » . فقد نبه لينين نفسه الى هذا المنزلق بقوله : « ينبغي على الحزب الشيوعي ان يضع في المقام الاول في المسألة القومية لا المبادىء المجردة والشكلية ، بل أولا ، المراعاة الدقيقة لاوضاع الزمان والمكان وفي المقدمة الوضع الاقتصادي . ثانيا : الوضوح في فرز مصالح الطبقات المظلومة ، مصالح الطبقات الكادحة والمستثمرة ، من المفهوم العام لمصالح الشعب بوجه عام ، وهو المفهوم الذي يعني مصلحة الطبقة السائدة » (٥)

وهكذا فان التشديد على المضمون القومي للثورة العربية هو وصف أيديولوجي (أي تفكير غير علمي) عندما لا يحدد وظيفة العامل القومي (كعنصر ايديولوجي) في ظل العلاقات الانتاجية والتناقضات الطبقية التي تحكم قدرة أي مجتمع متخلف على مواجهة الاستعمار الجديد .

ورب مرقصي يصيح : واقوميتاه ! ماذا فعلتم بالقضية الفلسطينية ، « جوهر المسالة القومية » ؟ ألا تمارس الصهيونية ومن ورائها الامبريالية قهر الشعب الفلسطيني؟ وما علاقة ذلك بالصراع الطبقي ؟ واذا كنا لا نود الخوض في تناقضات الوجود الفلسطيني عبر مؤسساته السياسية والعسكرية (المجلس الوطني الفلسطيني ، اللجنة المركزية لحركة المقاومة ، قيادة الكفاح المسلح) ، فانه تجدر الاشارة الى أن معظم الذين يعالجون القضية الفلسطينية يقفزون عن الحلقة الاساسية التي تشكل العنصر الجوهري في تحليل يطمح ان يكون تحليلا ماركسيا أي علميا : والحلقة الغائبة هي تحديد نوعية العلاقات الانتاجية والتناقضات السياسية في حالة الشعب الفلسطيني ، فوجود الشعب الفلسطيني وتشتته في المجتمعات العربية ، يجعل من الانظمة العربية حلقة وسطى ، لا يمكن أن يقفز عنها الشعب الفلسطيني في صراعه ضد الصهيونية والامبريالية . فالانظمة العربية بمجمل علاقاتها وتناقضاتها ، تحدد أشكال المواجهة الفلسطينية وامكاناتها. ولسنا بحاجة الى تذكير السيد مرقص بتطورات النزاع العربي الاسرائيلي ، وبالمازق الذي وصل اليه العمل الثوري الفلسطيني والعربي أيضا . لقد نشأت المقاومة الفلسطينية وتطورت عبر السنوات الثلاث الاخيرة في اطار من العلاقات المادية والسياسية والعسكرية مع الانظمة العربية . الا أن التناقض الذي أخذ يتبلور بين اتجاه المقاومة وبين اتجاهات الانظمة « الوطنية » يتطلب من العمل الفلسطيني استقلالية تامة لا يمكن أن توفر في ظل الانظمة القائمة ، لان توفرها يستلزم اقامة علاقات جماهيرية واسعة من شانها أن تدفع بالتناقضات التي تعانيها الانظمة الى مواقع لا تقوى هذه الاخيرة على تحملها . وبذلك نعود مرة اخرى الى علاقات الانتاج والى صراع الطبقات حيث يمكن أن نفسر حجم المسالة القومية ودورها وحدودها حتى بالنسبة للقضية الفلسطينية .

بعد هذا كله ما هي قيمة استنتاجات السيد مرقص من أمثال : « ان الوحدة العربية لا يمكن أن تاتي من التطور الموضوعي للاقتصاديات العربية » او « ان ديناميكية الثورة الدائمة العربية .. لا تنبع من الدور المقارن على أساس التحليل التاريخي الاقتصادي .. يمكنها أن تبحث عن مرتكز اخر » او «الوحدة العربية يمكن أن تتحقق قبل ظهور الحزب البروليتاري العربي الجماهيري » أو « نضال الجيش المصري على القناة أهم من نضال البروليتاريا » ؟ ما هي فعلا قيمة كل هذا ؟ أليس تشويها «مرقصيا» واحتواء قوميا الماركسية اللينينية ؟

د ــ نقد اليسار ــ الحزب

اذا كان الامر كذلك فماذا يجدي الكلام على الحزب واليسار ؟ ومرقص نفسه يقول : « ان الحزب العربي البروليتاري الحقيقي ليس لليوم » ، فالمهمة هي تحقيق « هيمنة الماركسية اللينينية العربية داخل المنادين بالماركسية اللينينية » (صفحة ٢٠٩) وهل هيمنة الماركسية اللينينية منفصلة عن بناء الحزب الجماهيري ؟ عظيم ! المهمة الاولى ايجاد ماركسية لينينية عربية ، ومن ثم ننتقل الى بناء الحزب ! هذا الكلام يعني أن النقاش بيننا وبين السيد مرقص على صفحات الكتب والجرائد سيحسم مسالة النظرية الثورية العربية ، دون الرجوع الى الممارسات السياسية والتنظيمية ، دون الرجوع الى العمل السياسي اليومي المباشر (والسيد مرقص يعتبر هذا العمل تآمرا). ما هذه « الفصاحة » الماركسية ؟!

ولكن فلندع جانبا هذه المسائل : النظرية والممارسة ، الوعي والعفوية ، المبادىء التنظيمية الخمسة التي ينهي بها السيد مرقص « سفره » الخالد . فلندع ذلك جانبا لنبحث مسألة اخرى . الا وهي نقد صاحبنا للفئات اليسارية والوطنية . كيف يتم هذا النقد ؟ وبأي اتجاه ؟ وما هي منطلقاته ؟

ان من يقرأ كتاب السيد مرقص (نظرية الحزب) يصاب بالملل والقرف لكثرة ما يطلق الكاتب من نعوت وتسميات وألفاظ في معرض « نقده » لاحزاب اليسار وحركات التحرر .. فلم يدع صاحبنا تسمية في «معجمه» الضخم الا واستخدمها كتهم يوزعها « دون رحمة أو هوادة » . ليس هذا فقط ، بل أنه يتوعد بذكر « الرؤوس والاذرع » باسمائها ومسمياتها . ولم كل ذلك ؟ لانه من شروط النقد التاريخي !! وهل يتضمن الكتاب أي جهد للقيام بتحليل تاريخي للاتجاهات السياسية والايديولوجية التي يتعرض لها السيد مرقص؟ ان اطلاق تسميات على مواقف وحركات وأحزاب دون تفسير الاسس الموضوعية التي أدت الى نشوئها وتطورها واستخدامها أساليب وشعارات معينة في النضال ، ليس نقدا موضوعيا وانما هو شتائم وتفسيرات ذاتية . ويكفي التذكير هنا بلينين ، والسيد مرقص من أكثر الذين يتحدثون عن لينين ويلخصون أعماله . كان لينين يفسر مواقف الفئات المختلفة ويفضح المضمون السياسي الذي تعبر عنه . وكل الابحاث والمناقشات والمساجلات التي دونها كانت تنظيرا لممارسات سياسية معينة . فلم تكن كتاباته اذن مجرد نقاشات ومماحكات ولكنها كانت تقييما وتصحيحا لمواقف وتجارب وبلورة لافكار ومبادىء .. والشتيمة اللينينية هي تتويج لتحليلات تاريخية تعين مواقع فئات يسارية وتفسر مواقفها وتحدد اتجاهاتها . أما السيد مرقص فانه يكتفي كعادته بتسجيل أحداث وتعداد اتجاهات وتصنيف حركات ... فاذا كانت « التروتسكية » لفظة تطلق على اتجاه معين

ــ البقية على الصفحة ــ ٦٥ ــ

١ ــ أصدر الياس مرقص بين ١٩٦٣ ــ ١٩٧٠ ما لا يقل عن عشرة مؤلفات ، معظمها من الحجم الكبير .

٢ ــ لا علم لنا بممارسات سياسية للسيد مرقص ، عدا علاقته بما يسمى القيادة القومية « لحزب العمال الثوري العربي » .

٣ ــ انظر كتاب بولانتزاس : « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » دار ماسبيرو صفحة ٢٥ .

١ ــ عذرا للقراء اذا استخدمنا هذه اللفظة ، ونحن كنا ننوي استخدام لفظة اخرى أقل ذوقا ، وهي كلمة « براز » التي تتردد على السنة كتاب « دار الحقيقة » (ولسنا ندري عما اذا كانت دارا « للبراز) العزيزين على عقل السيد مرقص !

٢ ــ الامبريالية الجديدة . دار الطليعة . صفحة ٦ .

٣ ــ نفس المصدر صفحة ٦٠

٤ ــ الامبريالية في ١٩٧٠ . بيار جاليه . دار ماسبيرو صفحة ١٧٤ .



هذه الصفحة الحرة تفتحها «الحرية» لقرائها لابداء ارائهم ، ومناقشة ونقد ما ينشر في « الحرية » من مقالات ودرسات ..

نتابع في هذا العدد نشر رسائل من القراء وردتنا تعليقا على مقال سابق في « الحرية » « عن سياسة الاتحاد السوفياتي : من دعم الانتصارات الى دعم الهزائم » .

وفي عدد قادم ستقوم « الحرية » بتبويب النقاط الواردة فيها لصياغة رد موحد على سائر هذه النقاط ..

على هامش الحوار بين "الحرية" و"الاخبار"

أود أن أفترض منذ البداية أن « الحرية » ، اذ تمثل وجهة نظر اليسار الجديد في لبنان ، تطمح الى تسليح الجماهير العربية بفكر ثوري ذي شخصية عربية مستقلة دون أن يكون هذا الفكر صدى لاتجاه عالمي معين ودون أن يتجاهل التجارب الثورية لاي شعب من الشعوب .

هذا يعني أن على الفكر الثوري الجديد في العالم العربي أن يتجاوز سلبيات الفكر القومي العربي الذي ظل بعيدا عن فهم التجارب الثورية للشعوب الاخرى ، وان يتجاوز سلبيات الفكر الشيوعي العربي الذي ظل صدى لاتجاه واحد بكل ايديولوجيته نظرية ودعاية وسياسة ، مما حجب عنه رؤية التجارب الثورية الاخرى . وكلاهما ، الفكر القومي العربي والفكر الشيوعي العربي ، كان عاجزا عن التفسير العلمي للواقع العربي بكل خصوصياته وبخضوعه ، في حركته ، لقوانين المرحلة الراهنة من التاريخ البشري ، وبالتالي عاجزا عن تسليح الجماهير العربية بنظرية علمية ثورية وقيادتها في حركتها الثورية للتحرر من التخلف ولبناء المجتمع العربي الاشتراكي على اسس الاشتراكية العلمية .

واذا كان اليسار الجديد يرشح نفسه لان يكون نفيا ، بالمعنى الديالكتيكي لكلمة نفي ، لليسار التقليدي ، فهذا يعني أن على الفكر الثوري الجديد ، الذي يطرحه اليسار الجديد أن لا يكون مجرد ردة فعل عفوية للماضي القومي بأممية مجردة أو للماضي « الاممي » بالسير في ركاب « أممية » أخرى. بل ينبغي على الفكر الثوري الجديد في العالم العربي أن تتضح هويته الاممية بشكل اساسي من خلال فهمه لدور الحركة الثورية العربية والمهمات الملقاة على عاتقها ، وما تبقى من مواقف عالمية يجب أن تخضع لاعتبارات الثورة العربية ليس الانية فقط بل والاستراتيجية . اذ لن يكون من مصلحة الثورة العربية أن تنحاز لطرف ما من الاطراف في الحركة الثورية العالمية . ويجب أن لا يمنعنا هذا الحياد عن فهم دور وحصة كل طرف من هذه الاطراف في مسيرة الثورة العالمية .

ان الفكر الثوري الجديد في العالم العربي على ضوء دراسته المحددة لتجربة الحركات القومية وتجربة الاحزاب الشيوعية يجب أن يدرك ما تشكو منه هذه التجارب وما هي المقومات الموضوعية ، القائمة في المجتمع العربي ، لوجودها كتجارب . ويتوقف على فهم هذه التجارب الى حد كبير نجاح منطق التوجه الى الجماهير العربية . ان كل حوار او محاولة نقد لسياسة الاتحاد السوفياتي كدولة اشتراكية ، في المنطقة العربية او لسياسة النظام الناصري يجب أن تخدم غرض تثقيف الجماهير العربية وتسليحها بفكر ثوري عربي يكون بديلا للفكر القومي العربي والفكر الشيوعي العربي بعجزهما عن الرد على متطلبات واقع الجماهير العربية ، ويرتفع بالحس الثوري عند جماهيرنا العربية الى مستوى الوعي النظري لقضاياها المصيرية بترابطها الموضوعي مع قضايا الشعوب المناضلة الاخرى . ويوضح حقيقة الدور التاريخي الذي لعبه ويلعبه الاتحاد السوفياتي او النظام الناصري وبالتالي يوضح دور الجماهير نفسها نحو قضاياها المصيرية .

ففي هذا الاطار لا يجوز الاكتفاء بجمع وقائع تاريخية من سياسة الاتحاد السوفياتي مثلا، ووضعها في سلة واحدة وتقديمها للقارىء كحجة لاثبات أن المصلحة الذاتية للاتحاد السوفياتي هي التي تحكم سياسته الخارجية، وذلك دون اي تحليل علمي للظروف التاريخية لهذا الموقف أو ذاك ومقدار دعمه لفصيل من فصائل الحركة الثورية العالمية أو كبحه لهذه الحركة أو ضربه لموقع من مواقع الامبريالية العالمية الخ .. كما أنه لا يجوز اعتبار أن السياسة السوفياتية تخضع لنفس الاعتبارات في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها دون توضيح الاختلاف بين الظروف العالمية قبل الحرب الثانية حين كانت استراتيجية الاممية الثالثة تتلخص في دعم الدولة الاشتراكية الواحدة ، الوليد الاوحد للحركة الثورية العالمية انذاك ، وبين ظروف ما بعد الحرب وما رافقها من نهوض ثوري في مناطق عديدة من العالم ، كان من ضروراته تقوية عنصر الاستقلالية للاحزاب الشيوعية . ولكن السياسة الستالينية استمرت في الاستفادة من وضع الاتحاد السوفياتي ، بلد الاشتراكية الاول ، وسمعته لدى الاحزاب الشيوعية الاخرى ، ويشجع الاتحاد السوفياتي في ظروفنا الراهنة على الاستفادة من وضعه ، كدولة اشتراكية كبرى ، على حساب حركات ثورية معينة ، ووجود احزاب شيوعية ضعيفة عاجزة عن قيادة حركات شعوبها الثورية فتترك المبادرة للسياسة السوفياتية في التقرير بينما هي تلتزم التنفيذ والتبرير . ويختلف الامر تماما حيث توجد احزاب شيوعية على راس حركات شعوبها الثورية ولها شخصيتها وسياستها المستقلة . لاشك انه من الضروري القاء ضوء على مواقف الاتحاد السوفياتي من قضايانا العربية حتى يتبدد وهم الاتكال المطلق على الاتحاد السوفياتي ، كصديق لحركة التحرر العربية ، وخاصة في مرحلة نمو القوى الثورية الجديدة وعلى الامد البعيد حتى تستطيع هذه القوى بقدراتها الذاتية فرض نفسها كطرف أساسي في قيادة الجماهير العربية في معاركها الحاسمة ، وبالتالي من هذه الزاوية يجب رؤية الاتحاد السوفياتي في مكانه الطبيعي كحليف ستراتيجي في المعركة ضد الامبريالية ، تتحدد مشاركته في هذه المعركة بوزن القوى الذاتية للثورة العربية ، رغم كل الاعتبارات الاخرى التي تحكم سياسة هذا الحليف . اما مخاطبة الجماهير المضللة بالاوهام عن امكانات النظام الناصري ، فلا يمكن أن تتم بازاحة المسؤولية عن هذا النظام ووضعها على الاتحاد السوفياتي ، بل بتحديد مسؤولية النظام الناصري ، وبالكشف عن حدود امكاناته ، وبالتالي تسليح الجماهير بفهم علمي لدور النظام الناصري والحدود التاريخية لمشاركته في مسيرة الثورة العربية .

فرج عبود

رسالة من قارىء

يتبين من المقالين « الاتحاد السوفياتي من دعم الانتصارات الى دعم الهزائم » ، التي حللت بهما اسرة « الحرية » الخلفية السوفياتية لقبول الحل السلمي للقضية الفلسطينية ، ان اسرة « الحرية » تعتمد في معالجتها للقضايا العالمية مدى تماسها وتفاعلها مع الوضع العربي ولا تعتمد دراسة هذه المواضيع من وجهة نظرية بحتة .

وحيث انني قرأت في صحيفة « النهار » اللبنانية (نشر ايضا في « الحرية ») عن لسان اللجنة المركزية لحركة المقاومة أن المساعدات التي تقدمها الصين الشعبية لحركة المقاومة تفوق مجمل المساعدات التي تتلقاها حركة المقاومة الفلسطينية من البلدان والاطراف الاخرى مجتمعة ، ومن خلال هذا التاثير المتصاعد للصين في الوضع العربي وليس من مجرد ترف فكري أو توجه نظري ، يصبح من الضروري ، وانطلاقا من دراسة الظروف الموضوعية لحركة المقاومة الفلسطينية ، كونها الرافض الاساسي للحل السلمي ، ومن خلال كون الصين الشعبية القوة الحقيقية في دعم هذه المقاومة ، خاصة في ظروف الحصار المادي الذي تتعرض له ، يصبح من الضروري أن تتوجه اسرة « الحرية » لمعالجة الخلفية الايديولوجية والسياسية التي تدفع بالصين الشعبية لاتخاذ هذا الموقف ، وافق وحدود هذا الدعم .

سمير عبد الله

رسالة من عامل

عودتنا مجلة « الحرية » أن نسمعها اصواتنا ممزوجة بمشاكلنا التي نحياها ونجترها مع خبزنا اليومي وربما فقدنا الخبز لكنها لم تفقد ابدا . أما مشكلتي التي عانيتها وعشتها بالامس هي طردي من العمل مع مجموعة من العمال كنا نشتغل في مشروع بناء البيوت المهدمة والمتصدعة من جراء القصف الاسرائيلي لقرانا العزلاء — بنت جبيل — وبعد مباشرة العمل بثلاثة ايام واجهنا المسؤول عن الشغل بقرار الابعاد من العمل بحجة تعاوننا مع الفدائيين ، وابعدنا عن العمل ما عدا الذين يعيشون على فتات موائد « رجال السلطة » مقابل تقديم عمل شكلي في مكان ترميم البيوت على أن يقدموا شهادات زور وبهتان عن ابناء بلدهم لقاء حفنة من القروش يتبعها عبارات والفاظ معسولة « انت مخلص للنظام ، عفارم » .

نتيجة لذلك حاولت السلطة اشعارنا باننا ارتكبنا ذنبا لا غفران لنا بعده لاننا من بلدة « عيناتا » ، التي ما عليها الا أن تميت ابناءها جوعا لتتمكن في المستقبل من دس انفها بين صفوفنا حتى تضع الستار بين ابناء الشعب والمقاومة .

ازاء ما حصل نقف بعناد واصرار متأزرين بحزام الصمود معاهدين ابناء طبقتنا المستغلة بان الالم الذي نعانيه ما هو الا صديق صدوق يكشف لنا كل يوم عن غشاء جديد من الظلم الذي نعيش في غياهبه وما استبدال العمال والوكلاء بغيرهم من جبل لبنان الا مرآة تعكس نوايا السلطة ، واهتمامها بابناء منطقتنا مما دفع بقسم كبير منهم الى دق باب الهجرة او الى النزوح الى المدينة .

كل ذلك لن يبعدنا عن الاستمرار في وقوفنا مع المقاومة . بل سنظل الدرع الواقي لها مهما بان من اساليب مميعة لاذلال ابناء القرى المجاورة . لاننا نستمد قوتنا من قوة ايماننا بالحياة ، من قوة وعينا للرسالة التي حملناها في الحياة ، الا وهي الدفاع عن كرامتنا ووجودنا .

ع. غ.

تتمة — مرة أخرى : أضراب عمال الفازية

ان هذه الاسباب هي التي توضح عدم قيام اللجنة باي من المهام المطلوبة منها . وتفسر أسباب ارتمائها باحضان الاقطاع الديني والسياسي الذي لم يجد بدا من الاعتراف بضرورة العمل مع النقابات .

بناء عليه ، فان الاضراب ، بعلاقاته الحالية ، يسير سيرا حثيثا نحو الفشل . واذا كانت العاملات والعمال الشرفاء فعلا عازمون فعلا على انجاح الاضراب فان عليهم أخذ المبادرة بانتخاب لجان وباجراء التصويت على كل خطوة في سير الاضراب واقامة الصلة مع عمال الريجي من جهة ومع مزارعي التبغ من جهة اخرى بتوقيع العرائض والبرقيات ، هؤلاء المزارعين الذين يشكلون الدعم الحقيقي لكم لان استمراركم بالعمل يعني تصنيع المحصول ، يعني التصريف ، يعني ارتفاع الاسعار . ولانكم أنتم بمطالبكم باباحة زراعة التبغ تضمنون العمل الدائم والمستمر .

ونخلص الى النتيجة التالية :

الفشل ليس بسبب أنهم مراوغون متطاولون ، بل السبب في تكليف غيركم بقضيتكم وانتظار اتصالاته . السبب في توقيت الاضراب وفي الجهود التي لا تبذلونها لاقامة الصلات مع أصحاب المصلحة الحقيقيين في دعمكم ورفع الاستغلال عنكم .

تتمة — طفيلية فكرية تنمو على هامش الاتجاهات الماركسية

في الحركة العمالية العالمية ، تبلور في ظروف تاريخية معينة ، فهل يقوم السيد مرقص في كتابه بتوضيح ما يمكن أن يسمى «بالتروتسكية» في ظروفنا الراهنة ؟ هل يتوفر السيد مرقص على دراسة مجمل الظروف (العلاقات والتناقضات) التي حكمت سلوك الاحزاب الشيوعية العربية في المراحل المتتالية ؟ قطعا لا . ليس هناك شيء أكثر من «ستالينية» محلية عربية و « تروتسكيين جدد » . واذا كان الياس مرقص يفكر بلينين وبكتابه « ما العمل » عند كتابته « نظرية الحزب .. والموقف العربي الراهن » فان هذا الكتاب ، بعد الذي رأيناه ، ليس أكثر من نسخة مشوهة وكاريكاتورية « لما العمل » الحقيقي !

هـ — **الخلاصة :**

ما هي الخلفية الايديولوجية والسياسية للسيد مرقص ؟ وهل بامكاننا اللجوء الى « معجمه » لاختيار بعض التسميات للحكم عليه ؟

هل هي تجريبية ، هل هي مثالية ؟ لا ! من الاساءة الى العلم اعتبار السيد مرقص أحد المعبرين عن تيارات هذه المذاهب ، وأن نتاجه « الضخم » ليس أكثر من « طفيلية » فكرية تنمو على هامش الاتجاهات الماركسية . انها خلفية « بعثية عفلقية » أي « قومية » بشعارات ماركسية لينينية .

وما كان سيحدث لو جمع صاحبنا الان الصفحات في خمسين صفحة فقط ؟ لكان قدم خدمة كبرى للماركسية اللينينية ، اذ بذلك يكون قد وفر على الماركسيين اوقاتا ثمينة في قراءات علمية ، ويكون قد ساهم في تطوير الماركسية اللينينية ايضا . ولكن التاريخ لا يعود الى الوراء ، بل يعود بصورة « كاريكاتورية » . وها هو « عفلق » يظهر من جديد ، لكن بثياب « ماركس » « وقبعة لينين » . وما هي النتيجة ؟ انتهازية يسارية تتجلى في اللحاق بالناصرية والدفاع عن مواقفها وبرء كل ما تتخذه من خطوات و « فلسفة » كل ما تتفتق عنه عبقرية «الهيكل» فيلسوف الحل السلمي ، كما يقال في هذه الايام . والميكم ما يقوله مرقص : « ليست وظيفة المنظمات الملتزمة بخط الماركسية — اللينينية العربية .. العمل على اعداد « ثورة » على البورجوازية — الصغيرة .. حتى ولا من بعيد ، ولا لمستقبل بعيد .. ليست وظيفتها — الاتية — انشاء الحزب المنشود البروليتاري ، الشعبي ، الجماهيري .. طريقها ليس طريق العمل السياسي المباشر طريق التآمر » (صفحة ٤٢٨ — ٤٢٩ — ٤٣٢) .

خلاصة القول أن السيد مرقص مصاب ، بالاضافة الى عقدة « تورم الانا » التي تحدث عنها السيد بسام طيبي — في مقاله الاخير في مجلة دراسات عربية — بعقدة اخرى أسمها « المرقصية » . و«المرقصية» هي وهم تكون عند الياس مرقص ، فصار يتصور بأنه ماركس العرب ولينينهم . وهل نتجنى على السيد مرقص بتوجيهنا له هذه التهمة اذا عرفنا بأننا لو حاولنا « عصر » الاف الصفحات التي كتبها ، لما طلعنا ، عدا تلخيص ماركس ولينين، بأكثر من ثرثرة « قومية » وتخريف ايديولوجي .

تتمة — مشروع التنظيم النقابي الجديد — الهيكلية النقابية

تطرح المشاكل الصعبة التي ما زالت الرأسمالية اللبنانية تتردد في حلها : مصرف التسليف المتوسط والطويل الامد ، الحد من الاستيراد وبالتالي استعداء التجار والمصارف ورأس المال الاجنبي .. ان طرح مشكلة اليد العاملة سوف يؤدي الى التعرض لعدد من الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد اللبناني ، أسس اعتبرتها الرأسمالية أمورا لا تمس ، لانها ركيزة سيطرتها وتمتعها بأرباح مرتفعة في شروط امينة .

ولكن هناك أمرا أكثر الحاحا هو نتائج التسجيل في صندوق الضمان الاجتماعي . فأصحاب العمل اللبنانيون الذين لم يشاركوا يوما بقرش واحد في الكلفة الاجتماعية لتجديد قوة العمل ، يرون في بدء مساهمتهم اليوم تكاليف باهظة لا قبل لهم بتحملها . لذلك فهم يستصرخون ضمير الحكومة ، في افتتاحيات ملحق « النهار » الاقتصادي ، ان توقف العمل في صندوق الضمان لان ذلك يهدد مصير عدد كبير من المؤسسات والحجة هي أن معظم المؤسسات عاجز عن ان يدفع ما بين خمس وربع اعباء الاجور التي تترتب حاليا عليها ، وهي الاعباء الاضافية التي تنتج عن تسجيل الاجراء في الضمان الاجتماعي . كيف يواجه أصحاب العمل الاعباء الاضافية ؟ اما بالتهرب ، أو بالرفض الموقح (اخيرا ، تضامن أصحاب الافران في طرابلس للحيلولة دون مبيع احد الافران المتمنعة عن ايفاء تكاليف تسجيل اجرائها) ، أو بضغط العمالة او بالتسريح .. مما يفاقم مشكلة البطالة ، ولكن في ظرف جديد صعب : هذه المرة ، يناضل المستخدمون والعمال من أجل الحصول على مطلب يقره القانون بصورة لا تردد فيها . ثم ان القضية عامة ، أي أنها تطالب ما يقرب من ثلاث مائة الف اجير . وبالتالي لا يمكن طمسها بسهولة .

ما هي الاسلحة التنظيمية التي تواجه بها الدولة هذا الوضع المقبل على الانفجار ؟ كيف تستطيع الدولة أن تضبط النضال العمالي الذي يتم في ظروف جديدة ، ليست لصالح صاحب العمل ؟ يجيب مدير وزارة العمل : على رواد الحركة النقابية « أن يستكملوا جهادهم الطويل بافساح الطريق تدريجيا ، وكلما اقتضت الضرورة او المصلحة، أمام انتقال الراية الى الايدي الجديدة التي هي ايضا يد عمالية خالصة ». فالقادة الحاليون ، قادة الاتحادات التي ترعاها وزارة العمل ، عدا قدمهم وهرمهم النقابي ، يرتكزون الى علاقات غير عمالية لا تستطيع الادارة أن تسيطر عليها دوما : فالعلاقات التي تربط غبريال خوري مثلا بالاتجاه الشمعوني معروفة . وهي قيادات صورية استمرت لانها بقيت بمنأى عن التنظيم الفعلي . وبالطبع فهي لا تستطيع مواجهة الازمة المقبلة . وهذا ما تخافه الادارة .

كيف يتم تلافي هذه الاوضاع ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه في الاسبوع القادم .

تتمة — هل تتسع ثورة الفلاحين ؟.

الولايات يعرض الولاية للحصار والقمع بين جاراتها ومن الحكم المركزي فضلا عن حركات ارهابية داخلية قد تلجأ اليها القوى الرجعية .

ويواجه النكساليون ، فضلا عن قوى القمع المحلية الجيش الهندي الوطني الذي يبلغ عدد افراده المليون . ويمكن اعتبار عدد كاف من افراده خبيرا في حرب العصابات التي اضطر لان يخوضها مع الصين . والجيش مزود بأسلحة حديثة بينما لا تتعدى اسلحة النكساليين تلك التي يغتمونها من المعارك السابقة والاسلحة البدائية الاخرى . ويعتمد هؤلاء بشكل أساسي على الاهالي لتموينهم ولمساندتهم . فالصين لم تعلن مساندتها لهم فعلا ..

اذا كان نجاح ثورة جماهيرية يفترض بشكل أساسي ان تكون مدعومة من البروليتاريا المدنية فان هذا يشكل صعوبة اخرى تواجه النكساليين . فان تواجدها في صفوف البروليتاريا المدنية يكاد يكون معدوما . فالحزب الماركسي هو الحزب الاقوى في هذا المجال ولا يساند النكساليين في المدن الا الطلاب الذين يقومون بأعمال « ارهابية » دون وضعها في سياق واضح .

★ ● ★

تواجه الهند اليوم فراغا سياسيا احدثه تدهور حزب المؤتمر ، وفقدانه سيطرته البرلمانية على كل ولاية هندية بمفردها ما عدا دلهي . ومع أن سقوطه هذا قد رافقه صعود في نجم الاحزاب الشيوعية المختلفة ، الا أن الاحزاب لا تملك السيطرة السياسية او القاعدة الجماهيرية التي تمكنها من الحكم او من قيادة ثورة اشتراكية لها حظ أكيد في النجاح . ولذا فان استمرار هذا الفراغ وما يتبعه من اختلال وعدم استقرار على الوضع الاقتصادي قد يؤدي الى مخرج عرفته البلدان المتخلفة في حالات متشابهة وهو استلام الجيش الحكم واقامة ديكتاتورية عسكرية تستطيع ان تقمع الحركات الجماهيرية ومنها الثورة النكسالية وتؤمن استقرارا سياسيا للهند ينقذ برجوازيتها الكبيرة ويعيد لها سلطتها من خلال حكمه .

لكن الامر الذي تتسم به المرحلة الراهنة من العمل الثوري في الهند هو اتساع المشاركة في هذا العمل وشمولها فئات سياسية كانت لها من قبل استراتيجية مختلفة تماما عن استراتيجية النكساليين (كالحزب الشيوعي اليميني) أو كانت مترددة في قبول هذه الاستراتيجية (كالحزب الشيوعي الماركسي) . هذه الظاهرة ، اذا تطورت ، تحت وطأة النضال نفسه ، فأنها قد تفسح المجال أمام قيام جبهة ثورية موحدة تعتمد خطا قريبا مما طرحه النكساليون منذ البداية ، لكنه أكثر اكتمالا وأشد وضوحا . مثل هذه الجبهة اذا قامت فسيكون لها أثر محقق على تنشيط النضال الثوري في الهند واخراجه من هامشيته النسبية الراهنة . وذلك لان اعتماد استراتيجية ثورية موحدة — بعد صياغتها — من قبل جبهة موحدة يمد النضال الحالي الى مناطق وقطاعات لم يبلغها حتى الان . فالحزب « الماركسي » مثلا يملك تأثيرا لا يجوز انكاره على الطبقة العاملة في بعض المدن الكبرى ، بينما ينحصر نفوذ النكساليين في أوساط الفلاحين والطلبة . هكذا يبدو استمرار النضال الثوري — وخاصة في حال قيام حكم عسكري — رهنا بوحدة اداته (القوى الثورية) وببلورة استراتيجية متماسكة له تستطيع مده الى سائر ولايات الهند ●●

كلمة

المقاومة الفلسطينية في مواجهة الانظمة العربيّة

دم الثوار مشعل الطريق الجديد

الثوار الذين تغسل دماؤهم الان شوارع عمان يتساءلون عما يجعل الانظمة العربية كلها تواجه تصفيتهم بمواقف تتراوح بين الزمجرة الكاذبة وابتسامة الشماتة الصفراء ؟ ما الذي يفصل هؤلاء الثوار عن هذه الانظمة ؟ لا يبدو ان الجميع — ولا الاكثرية — في صفوف المقاومة الفلسطينية قد وجدوا حتى الان جوابا على سؤالهم هذا . ولان الثورة الفلسطينية هي طليعة الثورةالعربية ومفخرة جماهيرها ، فان الجواب الذي سيجده الفلسطينيون سوف يكون نورا للثوار العرب كلهم وبداية طريق جديد تسلكه الجماهير . وشرف المقاومة الفلسطينية أنها اليوم تسكب الدم الغزير لتشعل ذاك النور وتضيء به هذا الطريق. فالامر الحاسم ليس أن تجد الاسئلة الكبرى أجوبتها في العقل البارد بل أن تدخل هذه الاجوبة الى خلد الجماهير — حاملة معها ريح الثورة — عبر أزيز الرصاص ودخان الحرائق .

في الوطن العربي أنظمة تسبغ على نفسها لقب « التقدمية » وتعتبر نفسها اجزاء من كل هو حركة التحرر الوطني العربية . كاد يمضي على هذه الانظمة عشرون عاما وهي تتعيش على قضية فلسطين وتستجلب بـ « عدائها » الصاخب للصهيونية ومن وراء الصهيونية عطف الجماهير وصمتها عن الاستغلال و « وحدتها » مع مستغليها في وجه « العدو الواحد » . لماذا تنظر هذه الانظمة اليوم الى الشعب الفلسطيني (صاحب القضية الاول) وهو يضرب في صميم كيانه ، في مؤسسته التي تعبر ، بنضالها ، عن بقاء وجوده الوطني وانبعاثه من رماد التشريد واللجوء .

ما كانت المقاومة — أو معظمها — تظن انبينها وبين هذه الانظمة الوطنية ثأر . فمنظمة الفلسطينيين الكبرى (فتح) وهي التجسيد الاول لوجودهم الوطني والعمود الفقري لكفاحهم المسلح ، لم تكن تطرح — حين برزت الى الساحة — ما يتعدى شعارات الانظمة المذكورة . بل أنها سايرت حتى أنظمة الرجعية — حتى حسين — وبذلت من الجهد كل ما ملكت يمينها ، لتظل كل البنادق — بنادق الفلسطينيين على الاقل — متجهة نحو عدو واحد. لم تختر فتح «أيديولوجية» مختلفة عما اختارته « الانظمة » بل رفضت أن تغرق حتى في تبجح الانظمة « الاشتراكي » . ثم انها ، في معالجتها لقضية فلسطين بالذات ظلت أكثر تواضعا مما كانت عليه الانظمة نفسها حتى حرب حزيران . فلا ادعت فتح « تدمير اسرائيل » شأنها شأن عبد الناصر ولا زعمت انها ستمزق سكان اسرائيل « بالاظافر والاسنان» شأنها شأن حسين . بل هي وضعت لنضالها المسلح هدفا شديد الاتزان سمته « دولة فلسطين الديمقراطية » .

والـذين اختاروا في قلب المقاومة الفلسطينية ايديولوجية أخرى ، لم يكن في وسعهم أن يهزوا دعائم الانظمة ولا أن يؤلبوا من حولهم جمهور الفلسطينيين ولا أن يزحزحوا فتح عن موقفها من السلطة الاردنية أو من سواها ، لو أن سلوك الانظمة جميعا لم يكن يضعها في مواجهة المقاومة، بقوة التآمر والصمت المتواطيء والرصاص العميل .

ما الذي كانت تخشاه الانظمة من المقاومة لتقف اليوم هذا الموقف — المتحد رغم الاختلاف فيه — من تصفيتها ؟ هناك أولا سبب حميم تكويني لهذه الخشية (التي وصلت في حالة النظام الاردني الى حد الرعب المجنون) وهناك ثانيا سبب مرحلي للخشية نفسها .

أما السبب التكويني فهو أن الثورة الفلسطينية هي نقض حي للانظمة العربية ، رغم وجوه الشبه الايديولوجية ورغم المهادنة السياسية التيوسمت العلاقة بين الطرفين . ووجه التناقض هو ثقة الثورة بجماهيرها وتماثلها مع هذه الجماهير . فالثورة تقوم على تنظيم الجماهير وتعطي السلاح لكل من يطلبه منها ، لان قضيتها هي قضية الجماهير ولانها لا تخنق صوت الجماهير ولا تزور ارادتها ولا تستغل عرقها . أما أنظمة الاقطاع والبورجوازية فهي لا تجرؤ على وضع البنادق في أيدي الفقراء ولا على بناء تنظيم شعبي حر واحد، لانها ، اذا ما فعلت ذلك فلن تعيش بعدها عاما او بعض عام .

وأما السبب المرحلي للخشية ، فهو أن العلاقة بين الانظمة العربية والمقاومة ليست علاقة جوار لا مشاركة فيه . فان الطرفين يشكلان نمطين مختلفين من المواجهة لقضية واحدة . هذهالقضية (المعركة مع الصهيونية والامبريالية) وصلت الى مرحلة من الحدة ظهر معها أن اختلاف الوسائل لا بد أن يؤدي الى اختلاف في الغايات . فالذين يواجهون العدو بوجوههم وصدورهم كلها لا يرضون ايقاف هذه المواجهة عندما هو أقل من النصر . أما الذين ينظرون الى العدو بعين واحدة ويرصدون بالعين الاخرى حركة الجماهير التي يقهرونها ، فهم يبحثون في الزوايا عن « بادرة » أمريكية يقبلونها أو عن بادرة فرنسية « يبعثونها » لعل فيها الستر والسلامة .. ثم يملأون الفضاء ثرثرة حول « تعدد الوسائل » و « وحدة الغاية » . أما الوسائل فمختلفة حقا . وأما الغاية ... ترى متى أصبح الاعتراف باسرائيل وتحرير فلسطين من الصهيونية غاية واحدة ؟

هـذا التناقض هو الذي يحكم المواقف الرسمية العربية كلها من مجزرة الاردن . يحكم نذالة ملك العملاء وزبانيته ويحكم تواطؤ القاهرة ودجل بغداد .

فالقاهرة لا تستطيع ان تتخلى عن حسين لانه شريكها الاول في حوار الحل التصفوي مع الامبريالية ولان تصفية حسين تعني نسف الحوار المذكور من جذوره (لفقدان الشريك الذي يضمن أمن اسرائيل على « الجبهة » الشرقية) ولان تصفية المقاومة هي الشرط الاول لاستئنافالحوار نفسه بعد تعثره . لذا فان اذاعة القاهرة تبث حديثا دينيا حول « حفظ الامن » من برنامجها المسمى « اذاعة فلسطين » بينما عمان تغوص في الدم والنار . ولذا فان الاذاعة نفسها تضع في نشرات انبائها بيانات اللجنة المركزية وبيانات السلطة العميلة على قدم المساواة ، وكأنما هي ، باستثناء الاسف الكاذب ، « صوت أميركا » . ولـذا فان عبد الناصر (ومعه القذافي والنميري) يدعو علنا ، في أوج المجزرة ، الى شق المقاومة وتصنيف منظماتها بين « شريفة » و « غير شريفة » .. حيا الله بطرس الجميل فهو قد أمسى معلما لقادة الامة ورواد القومية .

لذا أيضا فان حكام بغداد الذين يطير صوابهم لخطف طائرة بريطانية (بريطانية بالذات) الى مطار الزرقاء لا يستطيعون الا ان ينكثوا عهدهم حينما يتعهدون بحماية المقاومة .

أما التوجس من الغزو الاستعماري فهو ليس الا ستارا من دخان يسدل على العجز والتخاذل والتواطؤ . ذلك ان الغزو الاستعماري ليس بعبعا ، الا لان انظمة من هذا الطراز هي التي تحكم الوطن العربي وتكبل جماهيره .. هانوي لم تكن تهاب دخول الامريكيين الى كمبوديا حين هبت لنجدة الشعب الكمبودي بعد ابتلائه بسلطة عسكرية عميلة .

اما الذين ما زالوا — شأن القاهرة — مصرين على « وحدة الصف » مع العملاء في الاردن ، فان اصرارهم يضعهم مع العملاء في صف واحد .. وحتى اشعار آخر ...

« الحرية »



بيروت - الاثنين ٢٨-٩-١٩٧٠ - العدد ٥٣٤ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH • No. 534 - 28-9-1970 • BEYROUTH

